

The reality of the Arabic Digital Content by the point of view of the teaching staff at the University of Mohammed Khaider in Algeria.

HASNI Abderrahmane

Student of Doctorate, Libraries and documentation Institute
Constantine University 2, ABDELHAMID Mehri, Algeria
abd.hasni@gmail.com

BENSEBTI Abdelmalek

Professor, Libraries and documentation Institute,
Constantine University 2, ABDELHAMID Mehri, Algeria
bensebtimelak@yahoo.fr

Abstract:

In this scientific paper is going to make discussion on the Arabic Digital Content seeing several approaches like the availability and the appearance online, and so the right and free to access it, from the point of view of the faculty members at the University of Mohammed Khaider in the state of Algeria.

This study is based on the presentation of the reality of the fact of Arabic Digital Content in the Web, the paucity and scarcity of the Arabic initiatives to improve and strengthening that Arabic Digital Content, despite the volume of information available today and increasing. Continuing, Different thematic intellectual production is being constantly increased.

Keywords:

The Arabic Digital Content/ Free Access/ Intellectual Property Rights.

واقع المحتوى الرقمي العربي في نظر أعضاء التدريس في جامعة محمد خيضر بالجزائر:

إعداد:

أ. حسني عبد الرحمان

باحث في مرحلة الدكتوراه، تخصص: علم المكتبات والمعلومات والتوثيق

معهد علوم المكتبات والتوثيق جامعة قسنطينة 2 - الجزائر

abd.hasni@gmail.com

أ.د. بن السبتي عبد المالك

أستاذ التعليم العالي، تخصص: علم المكتبات والمعلومات والتوثيق

معهد علوم المكتبات والتوثيق جامعة قسنطينة 2 - الجزائر -

bensebtimelak@yahoo.fr

المستخلص

في هذه الورقة العلمية التيمّن خلالها سنحاول دراسة واحدة من بين الإشكالات الجوهرية التي تمس المحتوى الرقّمي العربي، من ناحية الإتاحة والظهور على الشبكة العنكبوتية، وبين حرية وحق الوصول الحر لها، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد خيضر بدولة الجزائر.

هذه الدراسة تنطلق من عرض واقع المحتوى الرقمي العربي المتاح على الشبكة العنكبوتية العالمية في ظل ما أشارت إليه بعض الإحصاءات من قلة وندرة المبادرات العربية الرامية لإثراء وتعزيز المحتوى الرقمي العربي، على الرغم من حجم المعلومات المتاحة اليوم والتي تشهد تزايداً مستمراً، وهذا في محاولة لفهم طبيعته وإيجاد سبل دعمه وإثراءه.

مقدمة:

يتميز هذا العصر الذي نعيش فيه بمتغيرات وتقلبات سريعة ومذهلة، وأخرى مهلكة ومُفنية، فمنذ اختراع الكتابة وحروفها ومع بداية تدوين تاريخ الإنسان والبشرية جمعاء، ظهرت تجمعات سكانية منتشرة في أصقاع المعمورة، كلٌ منها يُحدّد لنفسه أعرافاً وتقاليدها يسير على وَفْقها، وما هذا إلا ترافق طبيعي موازاةً مع تطوّر وتعدّد متطلبات واحتياجات الإنسان، ولعلّ أهم وسائل الاتصال والتواصل فيما بينهم هي اللّغة، فاللّغة كما يَعُدّها البعض -وهو الواقع- هي هويّة المجتمع وزوالها يعني زوال ذلك المجتمع، فعلى مرّ العصور سادت لغات وبادت أخرى، ولعلّ طرحنا لمعضلة اللّغة العربيّة خاصّةً في هذا العصر -تعدّدت الأسماء والمعنى واحد- كما يحلو للبعض بتسميته (عصر المعلومات أو عصر الطّريق السّريع للمعلومات أو عصر الإنترنت أو عصر الموجة الثالثة أو عصر التكنولوجيا أو عصر...) يستدعي منا تكثيف الجهود للمُضيّ قدماً نحو إعلاء صرح ومكانة اللّغة العربيّة، وما يُنتج ويكتب بها، وبناءً على ما تقدم جاءت دراستنا والتي من خلالها سنحاول فهم كُنْه المحتوى الرّقمي العربي، وبعضاً من تجلّياته، لأجل إيجاد سبلاً إجرائيّة وعملية وعلمية لدعمه وتعزيز مكانته على الشّبكة العنكبوتية، هذا على وقع ما أقرّته بعض الإحصاءات التي تشير إلى تدنى مستوى الإتاحة المعلوماتية للمحتوى الرّقمي العربي بشكلٍ خطير.

أهداف الدّراسة: إنّ من بين أهم الأهداف الرّئيسة التي تسعى من خلال هذه الدّراسة لتحقيقها في جانبها النّظري هي التّعريف بشكل عام علم مفهوم المحتوى الرّقمي العربي، وعن أهم المبادرات العربيّة الفاعلة، وأمّا من جانبها الميداني فهي تهتم بشكل أساس بما يلي:

- معرفة وفهم مدلولات مصطلح المحتوى الرّقمي العربي.
- التّعريف على واقع وحقيقة الاستفادة من المحتوى الرّقمي العربي من قبل أعضاء هيئة التدريس محل الدراسة.
- محاولة فهم واقع الإتاحة المعلوماتية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- معرفة آراء وتوجّهات أعضاء هيئة التدريس حول المحتوى الرّقمي العربي.
- إبراز دور أعضاء هيئة التدريس في تعزيز ودعم المحتوى الرّقمي العربي.
- معرفة أهم التّحديات والإشكالات التي تُسهم في ضعف بناء محتوى رقمي عربي ذو حضور عالمي.
- وضع توصيات من أجل تقديم حلولاً على الأقطوني في مجال تعزيز مكانة المحتوى الرّقمي العربي.

حدود الدّراسة: شملت هذه الدّراسة الحدود البشريّة والمكانية والموضوعية واللّغوية وهي مُبيّنة كما يلي:

الحدود البشريّة: ويقصد بهافي حدود مجال طرحنا في هذه الدّراسة، وهي الحدود التي تشمل عيّنة الدّراسة المأخوذة من المجتمع الأصلي والذين تمت توزيع استمارة الاستبانة عليهم. وهم أعضاء هيئة التدريس بكلّية الآداب واللّغات بجامعة محمد خيضر في ولاية بسكرة -الجزائر-.

- **الحدود المكانية -الجغرافية-** ويقصد بها في أطر دراستنا هذه هيتحديد الحيز الجغرافي الذي يشمل عينة الدراسة والتي تمت توزيع استمارات الاستبانة عليهم، وهي بجامعة محمد خيضر في ولاية بسكرة بكلية الآداب واللغات -الجزائر-.

- **الحدود الموضوعية:** نتطرق من خلال موضوع دراستنا الجانب مهم وهو يخص أساسا المحتوى الرقمي العربي، من جانب حقوق الملكية الفكرية، وواقع العلاقة بينهما: دراسة علاقة التأثير والتأثر المتبادل.

- **الحدود اللغوية:** نعالج في موضوع دراستنا بشكل أساس المحتوى الرقمي العربي المكتوب والمنشور (المتاح باللغة العربية في بيئة الشبكة العنكبوتية).

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- **المحتوى الرقمي العربي :** نقصد به في سياق هذا الدراسة: مجموع الكيانات الرقمية المتاحة خاصةً بشكلها النصي: (مقالات أو بحوث أو كتب أو أطروحات...) ضمن مجال الموضوعي معين.

- **أعضاء هيئة التدريس :** وهم فئة من نخبة المجتمع الأكاديمي، الذين يقومون بنشر إنتاجهم الفكري على مختلف الأصعدة، وعلم مختلف الوسائط (التقليدية والحديثة).

- **حقوق الملكية الفكرية :** هي مجموع القوانين أو الاتفاقيات والتراخيص التي تسمح بموجبها الاستفادة من مختلف ما ينشر سواء صدر عن شخص بعينه مثل: المؤلف، أو عن هيئة مثل: الجامعة أو المخبر، أو كان صادراً عن دار نشر مثلاً.

الدراسات السابقة:

بناءً على ما قام به الباحثان من مسح شامل لقواعد البيانات والمعلومات العربية والأجنبية وخاصةً: (dar-Mandumah ،SNDL,DOAJ) والمتاحة على الشبكة العنكبوتية، يمكن القول والجزم بأن ما كُتب في مجال المحتوى الرقمي العربي، من دراسات وأبحاث نجدها قليلة ونادرة جداً بالموازات مع موضوعات أخرى التي نالت حصة الأسد في التطرق لها من مختلف جوانبها وباللغات غير اللغة العربية، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الدراسات التي كانت لها صلة بموضوع دراستنا الحالية والتي تُعالج مُتغير المحتوى الرقمي العربي، وهي علالتحو الآتي:

- **الدراسة الأولى:** دراسة الباحثان: **جوهري، عزة فاروق وضليمي، سوسن** ^[1]، بعنوان: **إشكاليات تواجد المحتوى الرقمي العربي على العنكبوتية وسبل دعمه**، وهي عبارة عن دراسة جاءت معالجتها ضمن مؤتمر المحتوى الرقمي العربي المنظم في المملكة العربية السعودية، حيث اهتم فيها الباحثان بالبحث عن أهم المشكلات التي تواجه المحتوى الرقمي العربي على الشبكة العنكبوتية مع استعراض أهم المشاريع الرائدة والزامية إلى إيجاد سبل دعم المحتوى الرقمي العربي، ومن بين أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أن اللغة العربية تتميز بكونها ذات خصائص بنائية ونحوية وإملائية خاصةً، كما أن من بين أحد عوامل ضعف المحتوى الرقمي العربي

للمواقع العربيّة هو افتقار هذا المحتوى إلى التّنوّع، وغياب شبه تام لتكاتف الدّول العربيّة في مجال صناعة المحتوى الرّقمي العربي، كما أنّ معظم المشروعات الرقمنة العربيّة تهتم بشكل أساس بالتّراث العربي والإسلامي أكثر من المحتوى العلمي والفكري الحديث.

وأفادتنا هذه الدّراسة في جانبها النّظري من خلال التّطرّق إلى ذكر المحتوى الرّقمي العربي، وكذا ربط هذا المتغيّر بعدة إشكالات والتي تُسهم في تعرّقل نماء المحتوى الرّقمي العربي على الشّبكة العنكبوتية، حيث أنّ أهمية هذه الدّراسة تعدّ محل موازنة فيما توصلت إليهم نتائج، مع ما يمكن أن نصل إليه من نتائج مع دراستنا الحاليّة.

- الدّراسة الثانية: مقال للدكتور رامي عبود^[2]، بعنوان: أزمة المحتوى الرّقمي العربي: أطواق النجاة. هو مقال في مجلة الفهرست السلسلة 12 العدد 45 حيث لخصّ فيها الباحث جُملة من الاستراتيجيات التي يمكن الأخذ بها لأجل تحسين نوعية وقيمة المحتوى الرّقمي العربي، حيث سماها أطواق النجاة، وحصّرها الباحث في ستة مقترحات والتي يمكن الاعتماد عليها، كأحد سبل التطوير للنهوض بصناعة المحتوى الرّقمي العربي، وهي مخرج أزمة صناعة المحتوى الرّقمي العربي وهي على النّحو الموالي: رقمنة المحتوى التّراثي، ترجمة المحتوى من وإلى العربيّة، إنتاج محتوى أولي، تدوين الذاكرة الداخلية، محتوى الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، برمجيات معالجة اللّغة العربيّة آلياً، وقام الباحث بذكرها بإسهاب، كما اعتمد الباحث على منهج الوصف والتحليل في استنباط أطواق النجاة الستة لأجل صناعة المحتوى الرّقمي العربي.

وأفادتنا هذه الدّراسة بكونها تُبرز بعضاً من الحلول التي لها دور مهم حسب رأي الباحث، وهي حلول يمكن أن تغيّر من الواقع العربي.

- الدّراسة الثالثة: دراسة سامي الخزندار وآخرون^[3]، بعنوان: تحديات المحتوى العربي الرقمي: قاعدة المعرفة العربيّة الإلكترونية نموذجاً. وهي عبارة عن دراسة جاءت معالجتها ضمن مؤتمر المحتوى الرّقمي العربي، المنظم في المملكة العربيّة السعوديّة حيث جاءت الدّراسة مُبرّزة للإشكالات التي كانبناؤها وصياغة هذه الدّراسة في حدودها، كما تمت الإشارة إلى مشروع قاعدة المعرفة، من مختلف جوانبه من تعريفه إلى نشأته إضافةً إلى أهمّ التّحديات التي واجهت مشروع قاعدة المعرفة.

وأفادتنا هذه الدّراسة في أنّها تهتم بشكل أساس في الحديث عن نموذج رائد وتجربة فنية لأجل إثراء وتدعيم

المحتوى الرّقمي العربي من خلال قاعدة المعرفة، وهي بذلك تُبرز وتقيس مستوى نجاعة المشاريع العربيّة.

- الدّراسة الرابعة: دراسة الشيشيني، بسمة خليفة عبد الحميد^[4]، بعنوان: تقييم المحتوى الرّقمي العربي على شبكة الإنترنت: دراسة تطبيقية على الدّوريات الإلكترونيّة العربيّة، حيث اهتمت فيه الباحثة إلى ذكر أهمّ معايير تقييم المحتوى الرّقمي العربي على شبكة الإنترنت، والتطرّق إلى أحد أهمّ دعائم المحتوى الرّقمي العربي ألا وهي الدّوريات الإلكترونيّة، كما اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج المسحي بقصد تحليل وتفسير مكانة الدّوريات محل الدّراسة، حيث أخذ ثمانية نماذج منها، وقد توصلت الباحثة إلى جُملة من النّاتج والتي كان من أهمّها: إبراز المكانة العلميّة للدوريات الإلكترونيّة العربيّة، هناك تفاوت كبير بين الدّوريات الإلكترونيّة محل الدّراسة ومع المعايير المقترحة، كما أنه سجّل نقص لبعض الأعداد.

وأفادتنا الدِّراسة في أنَّها تعطينا فكرة عن قيمة وأهمية الدَّوريات الإلكترونية العربيَّة، وما يمكن أن تُسهم فيه في مجال ترقية البحوث والدِّراسات العلمية.

وقد أفادتنا مُجمل هذه الدِّراسات السابقة في ضبط وصياغة استمارة الاستبانة، وكذا الفهم والتَّعرف على مختلف الأساليب الإحصائية المناسبة والواجب مراعاتها في أثناء وبعد توزيع استمارة الاستبانة، كما يُعزى الاختلاف الجوهرى في موضوع الدِّراسة الحاليَّة مع نظائرها من الدِّراسات السابقة، حيث أنَّها تهتم بشكل رئيس بواقع المحتوى الرِّقْمى العربي في ظل هشاشة تطبيق وتنفيذ آليات حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة العربيَّة، من منظور أكاديمي، حيث تنطلق من دراسة الواقع وما يتضمَّنه من تداعيات، وُصولاً إلى إيجاد نظرة تقييمية لهذا المحتوى الرِّقْمى العربي.

أسئلة الدِّراسة: في سياق وضع تصور عام ومبدئي وحصر الأطر هذه الدِّراسة ، كان لزاماً التقيد بطرح تساؤلات جوهرية تتلخص فيما يلي:

- 1- ما واقع المحتوى الرِّقْمى العربيّم إجمالي الإنتاج العالمي في ظل ما يشهده العالم من وتيرة متسارعة بحيث لا يقبل النمطية (الإجراء الاعتيادي) عنصراً للبقاء؟
- 2- ما أهم الإشكالات والصعوبات التي تواجه المحتوى الرِّقْمى العربي على الشَّبكة العنكبوتية في ظل قلة ونُدرة المبادرات العربيَّة الهادفة إلى ترقية وتعزيز المحتوى الرِّقْمى العربي على الشَّبكة العنكبوتية؟
- 3- ما أهم الآليات والطرق والمطبقة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية والتي يمكن أن تكون إستراتيجيه لحماية المحتوى الرِّقْمى العربي على الشَّبكة العنكبوتية وذلك لضمان الحق لجميع الأطراف؟

فرضيات الدِّراسة: تُعدُّ مرحلة صياغة الفرضيات مرحلةً في غاية الأهمية، لكونها تُحدد وتضبط مشكلة الدِّراسة، ويمكن تعريفها على أنها: "تفسير مؤقت يوضح العوامل التي يحاول الباحث أن يفهمها"^[5]، ومن ثمَّ فهي "استنتاج يتوصل إليه الباحث والذي يحمل حلاً محتملاً لمشكلة البحث"^[6]، ولِسَبْر أغوارها، وبناءً على ما سيتم معالجته من خلال هذه الدِّراسة، حيث تم تحرير ثلاث فرضيات رئيسة وهى على النحو الموالى:

- 1- **الفرضية الأولى:** يواجه المحتوى الرِّقْمى العربي إشكالات وتحديات تُسهم في ضعف مكانته على الشَّبكة العنكبوتية في ظل ندرة وقلة المبادرات العربيَّة الرّامية إلى تعزيز وإثراء المحتوى الرِّقْمى العربي.
- 2- **الفرضية الثانية:** تشكل مبادرات الوصول الحر للمحتوى الرقْمى العربي خياراً إستراتيجي واستشرافي يُدعم من خلاله حضور المحتوى الرِّقْمى العربي على الشَّبكة العنكبوتية.
- 3- **الفرضية الثالثة:** تواجه آليات تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية للمحتوى الرقْمى العربي على الشَّبكة العنكبوتية تحديات تحول دون حق الاستفادة منه بشكل جيد.

أساليب جمع البيانات في الدِّراسة: إنَّ القصد الأساس من أيِّ بحث علمي هو الإجابة عن التساؤلات المطروحة في سياق مُشكلة الدِّراسة: مع اختبار مدى صِحّة الفروض العلمية المحددة مُسبقاً والمتعلقة بجوانب مشكلة

الدِّراسة، ولتحقيق ذلك لابد على الباحث من جمع معلومات مُعيَّنة ب قصدِ التَّعرف على كلِّ الحقائق والمعلومات بأسلوب علمي والخروج بنتائج منطقية مُحدَّدة للمشكلة: ولجمع البيانات عن مشكلة دراستنا اعتمدنا على أساليب جمع البيانات التالية:

1 - استمارة الاستبانة: وهي أداة لجمع المعلومات والبيانات واستكشاف آراء الناس حول موضوع معين، ومن ثمَّ فهي تمنح الحرية للمبحوث في اختيار الوقت والمكان الذي يُناسبه" ^[7]، وبذلك فهي "وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد استمارة الاستبانة والتي تضم عددًا محدَّدًا من الأسئلة المرتبة بأسلوب منطقي وعلمي مناسب" ^[8].

صُممت استمارة الاستبانة على وَفْق ثلاثة محاور رئيسة، بحيث مُزج في أسئلة استمارة الاستبانة بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة، وذلك بقصد إعطاء المبحوث مجالاً ووقتاً ليجيب عن أسئلة استمارة الاستبانة كيفما شاء، وقد دام وقت تصميم وتحرير أسئلة استمارة الاستبانة ثلاثة 03 أشهر، وذلك نظراً لقلة الدِّراسات التي تُعالج مثل هكذا مواضيع حسب ما قام به الباحثان من مسح شامل لقواعد البيانات العربيَّة والأجنبية المتاحة على الشبكة العنكبوتية.

1 1 - مرحلة تصميم وتحكيم استمارة الاستبانة: تم تصميم استمارة الاستبانة على وَفْق ثلاث محاور رئيسة، مع إضافة عنصر البيانات الشخصية باعتباره أحد المتغيِّرات المهمة، وقد تم تحكيم استمارة الاستبانة من قِبل متخصصين: من أساتذة بمعهد علم المكتبات والمعلومات والتوثيق بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، وأساتذة متخصصين في اللُّغة العربيَّة والمنهجية بجامعة محمد خيضر في ولاية بسكرة، وقد كان الشكل النهائي لاستمارة الاستبانة على وَفْق محاور الفرضيات على النحو الآتي:

- **البيانات الشخصية:** وذلك ب قصدِ التَّعريف بعِجَّة الدِّراسة وهم أعضاء هيئة التَّدريس لتحديد سماتهم وخصائصهم ورُتبهم العلمية، وذلك بقصد تفسير بعض النِّتائج التي يمكن ردها إلى الاختلاف في البيانات الشخصية، ومن ثمَّ فهي تُعطى تفسيراً وفهماً لإجابات عِينة الدِّراسة، وهيتألف من ست فِقرات 06.
- **المحور الأول:** وهو يتطرق إلى إشكالات المحتوى الرِّقْمِي العربي على الشبكة العنكبوتية، ويضم 16 سؤالاً، من (01 إلى غاية 16 سؤالاً).

- **المحور الثاني:** وهو يركز على التعريف بمبادرات الوصول الحر للمحتوى الرقْمِي العربي، وهو يضم 12 سؤالاً، من (17 إلى غاية 28 سؤالاً).

- **المحور الثالث:** يُعالج المحور الأخير آليات حماية حقوق الملكية الفكرية للمحتوى الرقْمِي العربي، وهو يضم 06 أسئلة من (29 إلى غاية 34 سؤالاً).

تمتدِّغ أسئلة استمارة الاستبانة في برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS على وَفْق نسخته: 17.0 "برنامج SPSS يُعدُّ أحد أهم البرامج الإحصائية وهو مختصر لـ: Statistical Package for Social Science وهي تُعني الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" ^[9].

2 -المقابلة: "فالمقابلة بوصفها توفر مؤشرات غير لفظية تُعزز الاستجابات ،كمّا تُوفر عُمقاً في الإجابات لإمكانية توضيح وإعادة طرح الأسئلة"^[10]، وعلى هذا النحو يمكن تعريفها على أنها "تفاعل لفظي بين شخصين في موقف مواجهة يُقصد الباحث من خلالها إلى استثارة بعض المعلومات لدى ال مبحوث"^[11]، ومن ثمّ استنباط بيانات ومعلومات تفيد الباحث وتُقدم له تفسيرات أكثر عمقاً عن الحالة محل الدّراسة.

3 -الملاحظة: تُعدّ الملاحظة من أهم أدوات جمع البيانات وهي لا تقل من ناحية الأهمية عن مثيلاتها من أدوات جميع البيانات المعروفة والمتداولة بين أوساط المهتمين والمشتغلين بالبحوث والدّراسات الأكاديمية، ويمكن تعريفها على أنها "عملية مراقبة ومشاهدة لسلوك الظاهرة، ومتابعة سيرها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم"^[12]، ومن ثمّ فهي "تسهم بكونها تُحدد وتصنف ما يُراد تسجيله من بيانات ومعلومات عن الظاهرة موضوع الملاحظة تصنيفاً رَقْمِيّاً، وتُدون في الوقت نفسه أثناء مشاهدتها وحدثها"^[13].

المنهج المستخدم: يُعدّ اختيار المنهج العلمي الملائم من الأمور المهمة والحساسة لكونها تُعدّ المحدد الذي يسلكه الباحث في معالجة حيثيات موضوعه، والمنهج بشكله العام "هو عبارة عن جواب لسؤال كيف نصل إلى الأهداف"^[14]، وفي سياق الدّراسة التي بين أيدينا استخدمنا المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي، وذلك بغية وصف الظاهرة وتحليلها، والذي يمكن تعريفه على أنه "البحث في العلاقة بين أشياء مختلفة في طبيعتها لم تسبق دراستها، ومن ثمّ فهو منهج يتضمّن مقترحات وحلولاً مع اختبار صحتها"^[15]، وهو يقوم بمتابعة الظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معيّنة، ب قصد الوصول إلى نتائج وتعميمات تُساعد في فهم الواقع وتطويره"^[16].

عينة الدّراسة: تكونت عينة الدّراسة التي بين أيدينا من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب واللّغات بجامعة محمد خيضر في ولاية بسكرة -الجزائر- وذلك من خلال الجدول الموالي:

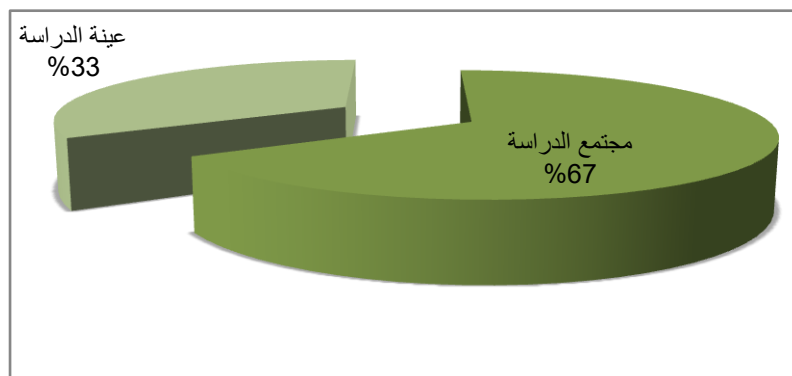
المجموع			معيد		أستاذ مساعد درجة ب		أستاذ مساعد درجة أ		أستاذ محاضر درجة ب		أستاذ محاضر درجة أ		أستاذ		القسم
			أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	
87	3	ذكر	00	00	05	01	16	10	17	07	09	08	04	10	الآداب واللغة العربية
	5	أنثى													
95	2	ذكر	00	00	27	09	26	16	07	04	03	01	00	02	الآداب واللغات الأجنبية
	6	أنثى													

قسم الآداب واللغات الأجنبية	51	51	27%	48	26.38%	45	24.72%
المجموع	91	91	50%	85	46.70%	80	43.95%

الجدول رقم (03): يعبر عن عدد الاستمارات الموزعة حسب كل قسم لأعضاء الهيئة.

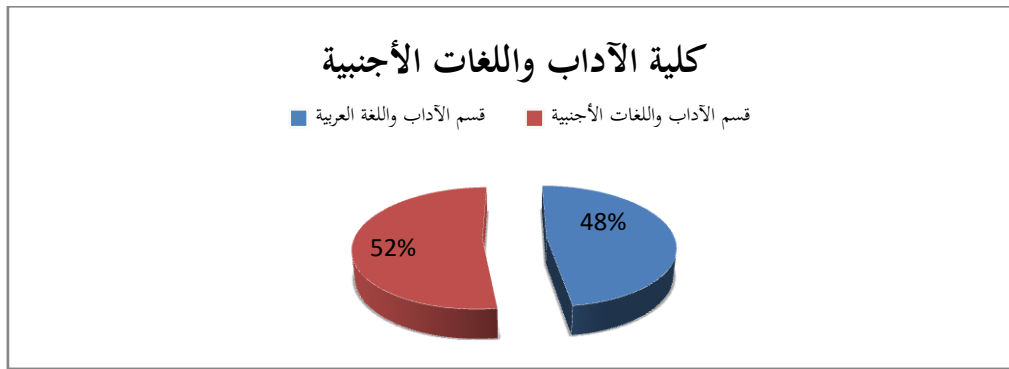
يُبين الجدول رقم (03) توزيع عيّنة الدّراسة حسب كل قسم لأعضاء هيئة التدريس بجامعة محمد خيضر في ولاية بسكرة، حيث وُزعت 91 استمارة استبانة وهي لعيّنة الدّراسة نفسها بنسبة حُدّدت بـ 50%، وهي تُعبر عن النسبة المئوية المحددة والمعتمدة من إجمالي المجتمع الأصلي والبالغ تعدادَه 182 أستاذًا، وقد استرجعت 85 استمارة استبانة، من إجمالي 91 استمارات الاستبانة التي وُزعت على عيّنة الدّراسة، حيث كانا لاعتقاد وبشكل نهائي على 80 استمارة استبانة المسترجعة وذلك نظرًا لاستيفائها وتوافرها على البيانات المطلوبة والواجب الإجابة عنها، بحيث عبرت النسبة 19.23% عن الاستمارات المعتمدة لقسم الآداب واللغة العربيّة، في حين عبرت النسبة 24.72% عن الاستمارات المعتمدة في قسم الآداب واللغات الأجنبية، وقد عُبرت عن النسبة المئوية لعيّنة الدّراسة بـ 43.95% وهي نسبة تعدُّ بشكل مقبول ومعبرة عن المجتمع الأصلي.

الشكل رقم (01): يعبر عن المجتمع الأصلي وعيّنة الدّراسة



الشكل رقم (01): يعبر عن النسبة المئوية للمجتمع الأصلي لأعضاء هيئة التدريس، بالمقابل مع نسبة عيّنة الدّراسة من هيئة التدريس ذاتها، وهي نسبة واحد عن اثنان ($\frac{01}{02}$) من إجمالي المجتمع الأصلي، وهي نسبة معبرة عنه.

الشكل رقم (02): يعبر عن النسبة المئوية لعيّنة الدّراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب كل قسم.



يتضح من خلال الشكل رقم (02) بأن النسبة المئوية لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن 52% لقسم الآداب واللغات الأجنبية، ومع 48% من العينة المعبرة لقسم الآداب واللغات الأجنبية، حيث يتضح الفارق النسبي بين القسمين، وهي نسبة ضئيلة.

الدراسة النظرية

يمكن النظر لتعريف المحتوى **The Content**: على أنه "كل ما يخص النتاج الفكري الإنساني: من معلومات وأخبار، وخبرات تُخزن في مختلف الوسائط" ^[19]، وعليه فالمحتوى بشكل عام هو ما يكون من إبداع الإنسان بصرف النظر عن المعلومات المتضمنة فيه، والغايات والمقاصد من كذلك، وللمحتوى مكونات وعناصر جوهرية وهي ^[20]:

- **المحتوى الخام**: هو أي ناتج لصناعة النشر وثقافة الشعوب وهو مخزونها الثقافي وتراثها المدون، أو المختزن في ذاكرتها الإنسانية التي تتاقلتها عبر السنين.

- **المحتوى المنتج**: أي الإنتاج الفكري الذي يقوم الموزعون والناشرون والشركات بعملية شراؤه وإعادة معالجته وتنظيمه وتسويقه وتنفيذ مختلف عمليات التحويل الرقمي عليه.

كما يمكن المحتوى الرقمي **Digital Content** على أنه: "هو ذلك الكم الهائل من المعلومات النصية والصوتية أو التي على شكل صور أو فيديو التي يتم تبادلها عن طريق الشبكة العنكبوتية" ^[21]، ومن ثم فهي "أي معلومات أو بيانات تُتاح عبر وسيط إلكتروني" ^[22]، ويمكن التطرق إلى عدة وجهات نظر عالجت تعريف المحتوى الرقمي العربي وذلك من خلال مايلي:

تعريف المحتوى الرقمي العربي (ADC) Arabic Digital Content: هو "أي مادة عربية معروضة بشكل رقمي على الشبكة العنكبوتية والتي تشمل المواقع الإلكترونية، المدونات، والخدمات الإلكترونية، فضلاً عن الصوتيات والمرئيات، كذلك يطلق مصطلح المحتوى الرقمي العربي على البرمجيات وقواعد البيانات، وأدوات دعم اللغة العربية مثل: واجهات البرامج، برامج معالجة النصوص، برامج التعريب، والبرامج الصوتية للتعرف على الحروف، ومحركات البحث ومواقع الترجمة" ^[23]، كما يُنظر له على أنه: "الإنتاج الفكري العلمي العربي على الشبكة العنكبوتية، سواء نشأ إلكترونياً، أو تم تحويله إلى الشكل الإلكتروني من أصل مطبوع" ^[24]. اعتبر هذا

التعريف الأخير المحتوى الرقمي العربي على أنه خلاصة الإنتاج الفكري العربي، وذلك بصرف النظر عن الوسيط أو الحامل الذي يتضمنه.

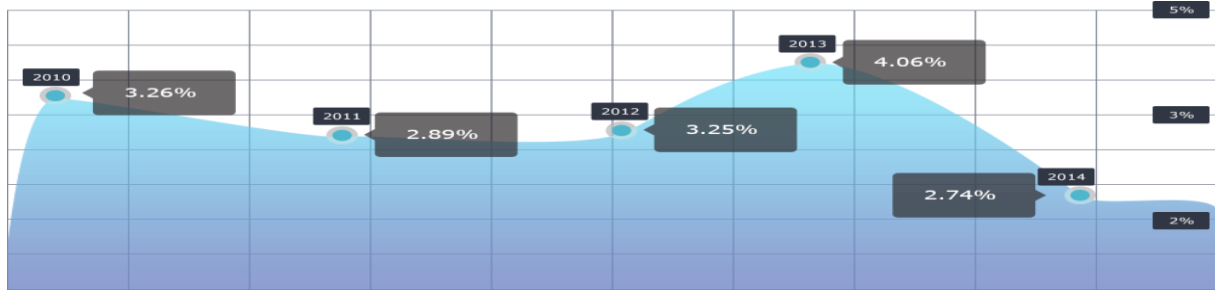
أمّا منظمة الإسكوا فقد عرّفت **المحتوى الرقمي العربي (ADC)** Arabic Digital Content: بأنه "أي محتوى باللغة العربية بالشكل الرقمي، سواءً في شكل نص أو في شكل صورة أو فيديو" [25]، "كما يشمل النصوص والصور والأفلام وكافة النشاطات السمعية والبصرية بما فيها الإخبارية والتعليمية والترفيهية، بالإضافة إلى الوسائل والأدوات البرمجيات والتطبيقات الخاصة بها" [26].

حجم المحتوى الرقمي العربي (ADC) Arabic Digital Content: تُظهر الدراسات والأبحاث أنّ "نسبة المحتوى الرقمي العربي لا تتعدى ما نسبة 1% من إجمالي المحتوى العالمي، ممّا يُشكل تناقضًا مع حجم الإسهامات التي قدمتها الحضارة العربية على امتداد تاريخ الإنسانية" [27]، "كما أشارت بعض الدراسات أنّ المحتوى الرقمي العربي لا يتجاوز 3% من إجمالي المحتوى العالمي، وتوجد اليوم 3500 لغة حول العالم، منها ما يقارب 315 لغة مكتوبة، كما يتميز المحتوى الرقمي العربي بنقص الاحترافية والتفاعلية" [28]، وهذا ما ظهر في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا [29].

أهمية صناعة المحتوى: وفي دراسة قامت بها الدكتورة: نبال إدلبي حول "مبادرة الإسكوا لتحفيز صناعة المحتوى الرقمي العربي: الماضي والمستقبل ضمن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في سنة 2012" [30]، حيث أبرزت أنّ صناعة المحتوى الرقمي في العالم يُشكل اليوم تجارة تُدر الأرباح، ومن ثمّ فهو طريق وإستراتيجية تُنشأ من أجلها لفرض لغة معيّنة على حساب باقي لغات العالم، وهذا ما تعبر عنه المقولة التالية "المستقبل سيكون للذين يملكون المعرفة" [31]، ويمكن الإشارة إلى أهمية صناعة المحتوى في مختلف المجالات وذلك من خلال:

- التطبيقات الإلكترونية: وهي كلّ الأعمال التي تتضمن مداولات ما مثل : التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.
- التواصل بين أفراد المجتمع: فالإنترنت تسمح للأفراد والمجتمعات بالتعبير عن وجهة نظرها في مختلف المسائل.
- التعليم: توجد مواد تعليمية في اختصاصات مختلفة.
- المعلومات التي تمتد من الأخبار العامة في الصحف اليومية وغيرها إلى مقالات المجالات، والدراسات التي تنشرها مراكز البحوث
- التعريف بالأفراد والمؤسسات.
- إعداد البحوث والدراسات [32].
- نظرًا لارتفاع نسب البطالة في العديد من الدول العربية فهي توفير صناعة المحتوى الرقمي العربي فرص عمل جديدة [33].

الشكل رقم(03): نسبة إسهامات المحتوى الرقمي العربي خلال سنوات 2010-2014 [34]:



يتضح من خلال الشكل رقم (03) أنَّ نسبة إسهامات المحتوى الرقمي العربي خلال سنوات: 2010 إلى غاية 2014 هي نسب متذبذبة حيث سجّل في سنة 2010 ما نسبته 3.26%، في حين عرّف في سنة 2011 نسبة أقل حيث بلغت 2.89%، بينما سجّل ارتفاع طفيف خلال سنة 2012 حيث قُدرت النسبة فيه بنحو 3.25% لتعرف خلال سنة 2013 ارتفاعاً معتبراً حيث بلغت النسبة خلال هذه السنة نحو 4.06%، لتشهد خلال السنة التي تليها تراجعاً رهيباً بالموازاة مع الأربع سنوات الماضية (2010 و 2011 و 2012 و 2013) حيث بلغت النسبة نحو 2.74%، هذا الواقع يدق ناقوس الخطر، ممّا يحتم على متخذي وصّناع القرار اتخاذ التدابير اللازمة، كما يحتم هذا الواقع مزيداً من تكاتف الجهود خاصّة فيما بين الدول العربيّة، وذلك من أجل خدمة لغة القرآن، وخدمة أنفسهم، وحماية هويتهم من الانحلال والزوال.

الشكل رقم: (04): ترتيب اللغات بحسب انتشارها في العالم [35]:



في تقرير لقناة روسيا اليوم RT عن لغات العالم، أظهرت في تقرير لها ترتيب العشر لغات الأكثر انتشاراً في العالم، حيث جاءت اللغة الإنجليزية في المرتبة الأولى بنسبة قُدرت بـ 25%، وهي نسبة تكشف أنَّ اللغة الإنجليزية أحد اللغات "الحية" [36] وهي تعرف انتشاراً واسعاً، فأغلب البحوث العلمية والدراسات ذات القيمة نجدها مكتوبة باللغة الإنجليزية، وهذا ما يؤكده الواقع فمن خلال دراسة عن استخدام اللغة الإنجليزية في مجال الإعلام عالمياً كشفت "أنَّ 25% من برامج الإذاعة باللغة الإنجليزية، وأنَّ 80% من الأفلام ناطقة بالإنجليزية، وأنَّ 90% من المحتوى الرقمي على الشبكة العنكبوتية بالإنجليزية، وأنَّ 85% من المكالمات الهاتفية الدولية تتم بالإنجليزية" [37]، وأيضاً في "إحصاءات 2017 الذي يُبين أكثر عشرة لغات منتشرة على الشبكة العنكبوتية في العالم، وقد احتلت اللغة الإنجليزية ما نسبته 25.5%، بنسبة مُستخدمين بلغت 66.3% في العالم" [38]، في حين تأتي اللغة الصينية بنسبة تُقدر بـ 18.05%، يليها اللغة الهندية بنسبة تُقدر بـ 11.51%، لتأتي في المركز الرابع

اللغة العربية بنسبة بلغت 06.66%، وما احتلالها وتمركزها ضمن قائمة العشر لغات الأكثر انتشارًا في العالم إلا دليل على ثراء اللغة العربية، وأنها لغة ذات تاريخ طويل وهي لغة لو أحسن الناطقون بها وأولوها اهتماماً لربما كانت هي اللغة رقم واحد في العالم من حيث الانتشار اليوم، والشكل رقم (05) يوضح لنا جلياً عدد مفردات وكلمات اللغة العربية وذلك من خلال:

الشكل رقم(05): يعبر عن عدد كلمات اللغة العربية مع بعض اللغات العالمية^[39]:



يُبين الشكل رقم (05): الذي تظهر فيه اللغة العربية هي الأول من بين لغات العالم من حيث عدد كلماتها ومفرداتها، هذا ما يُوحى بغناء وثراء اللغة العربية، حيث يوجد بها زهاء 12.302.912 كلمة غير مكررة (اثنا عشر مليون وثلاثة مئة ألف وألفين وتسعمائة واثنًا عشر)، حيث يوجد نحو 421.345.525 نَسَمَة^[40] (أربعمئة وواحد وعشرون مليون وثلاثة مئة ألف وخمسة وأربعون ألف وخمسمائة وخمسة وعشرون نَسَمَة) عربي متحدث باللغة العربية حول العالم "وهي اللغة الرسمية لـ 23 دولة تتحدث اللغة العربية، كما تُعد من بين أحد اللغات الست الرسمية والمعتمدة في هيئة الأمم المتحدة (The United Nation (UN^[41]). وهذه اللغات هي: (الإنجليزية والفرنسية والصينية والإسبانية والروسية إضافة إلى اللغة العربية)، حيث أدرجت إلى اللغات الرسمية لمنظمة "الأمم المتحدة عام 1974 بطلب تقدمت به ثمانية حكومات دول عربية وهي: (الجزائر ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية وتونس والعراق والكويت واليمن)"^[42]، فَجَمَالَ وبيان اللغة العربية والسليقة اللغوية لا تُضاهيه أي لغة، ولو أخذنا مثالاً في تفسير قولنا: (سجل مسجل في سجل ، أو قولنا: على على علوه فهو على، أو قولنا: البر البر البر، أو مثلاً: القسم القسم القسم)، فلولا الرّسم والحركات لما اكتمل فهم بيان الجُملة، أو من ذلك قول الحجاج بن يوسف الثقفي لِعامله حين أراد طلاق زوجته، حيث طَلَب منه مُخاطبتها بكلمتين تُبَيِّنُ الطلاق منه وأن لا يزيد عن ذلك حرفاً واحداً، فقال العامل لها: كُنْتُ قَبِيتُ.

أسباب ضعف صناعة المحتوى الرقمي العربي: تُشير دراسة قام بها الدكتور: نبيل عكنوش^[43]، أن النسبة الحقيقية لحضور المحتوى الرقمي العربي على الشبكة العنكبوتية اليوم لا تزيد عن 0.09% موازاةً بعدد السكان الذي يبلغ 05% من العدد الإجمالي لسكان العالم، وقد تم "إحصاء زهاء 966 مليون موقع إلكتروني على الشبكة العنكبوتية خلال سنة 2017"^[44]، ويمكن الإشارة إلى أهم أسباب ضعف المحتوى الرقمي العربي وذلك من خلال^[45]:

- غياب إستراتيجية عربية لصناعة المحتوى الرقمي العربي.
- نقشي ظاهرة التبعية المحتوياتية، وهي ترسيخ نزعة الاعتماد على الغير.

- عدم تفعيل التشريعات والقوانين التنفيذية^[46].
- عدم كفاءة المبادرات الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي التي تُعنى بصناعة المحتوى الرقمي العربي.
- الضعف العام في بنية البحث العلمي والتطوير في البلدان العربية.
- انخفاض معدل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^[47].
- ضعف المبادلات الاقتصادية فيما بين الدول العربية^[48].

ومن وجهة نظر ثانية للدكتور: **سالم بن محمد السالم** فقد أشار في دراسة قام بها وهي تُعالج إشكال صناعة المحتوى الرقمي العربي أنَّ أهم أسباب ضعف صناعة المحتوى الرقمي العربي كما يلي^[49]:

- عدم وجود إستراتيجية خاصّة بالمحتوى العربي.
 - ضعف جهود البحث والتطوير في استخدام اللغة العربية وتطوير أدواتها الحاسوبية.
 - ضعف البيئة المحفزة لتطوير وصناعة المحتوى.
 - ضعف الاستفادة من الشبكة العنكبوتية في تطوير التعليم والاقتصاد في العالم العربي.
 - عدم استفادة معظم الناطقين باللغة العربية من الشبكة العنكبوتية بالشكل الأمثل.
- إجراءات تطوير المحتوى الرقمي العربي:** إنَّ تطوير المحتوى الرقمي العربي اليوم أصبح ضرورة وواجباً مُلقًى على عاتق كلِّ مُتحدث ومُنْتسب للغة العربية دون غيره، وفي دراسة قامت بها الدكتورة: **مهري سهيلة**^[50]، والتي تُوضح من خلالها أهم المرتكزات اللازمة والضرورية لأجل النهوض بالمحتوى الرقمي العربي وذلك من خلال:
- تنشيط تكنولوجيا الاتصال في القطاع المصرفي من أجل دعم وتوسيع قاعدة التجارة الإلكترونية.
 - تشجيع فرص الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع المعلومات لإيجاد المنافسة وتطوير قطاع صناعة المحتوى.

- العمل على إنشاء مشاريع رقمية بالمكتبات ومؤسسات المعلومات.
- تطوير خدمات المعلومات المقدمة في المكتبات والعمل على تنمية المحتوى الرقمي الأكاديمي.
- تشجيع التعاون الإقليمي في مجال المحتوى.
- إطلاق المبادرات لقياس وتحفيز المحتوى الرقمي العربي وتقييمه.
- الاهتمام بالتعليم الأكاديمي العربي في المجالات المرتبطة بقطاع المعلومات.
- العمل على التدرج في مجال القوانين والتشريعات من أجل وضع حد لظاهرة قرصنة البرمجيات.
- دعم البحوث العربية والاهتمام باللغة العربية.

المبادرات العربية والعالمية في إثراء المحتوى الرقمي العربي: تُتاح اليوم على الشبكة العنكبوتية مبادرات عربية تُعنى بإثراء اللغة العربية لغة الضاد، من أجل إيصالها لأكثر نسبة ممكنة من سكان العالم، وهي مبادرات تُصَبُّ

في بَوْتَقَة واحدة وهي: تعزيز ودعم وإثراء اللُّغة العربيَّة، ويمكن الإشارة إلى بعضًا من هذه المشاريع وذلك من خلال:

- مشروع البوابة العربيَّة للتوثيق الإلكتروني للرسائل والأطروحات الجامعية في العلوم الاجتماعية : بموجب انعقاد اجتماع في تونس يومي: 29-30 نوفمبر 2013 وبدعوة من منتدى العلوم الاجتماعية والتطبيقية ،حيث تم الإعلان عن انطلاق واعتماد موقع المبادرة العربيَّة للتوثيق^[51].

- **الفهرس العربي الموحد** : الفهرس العربي الموحد (Catalogue Arabe Uni (CAU) هو مشروع يمس جميع المكتبات العربيَّة، بدأت هذه المبادرة من خلال مكتبة الملك عبد العزيز، حيث بدأ بإنجاز المشروع في شهر أفريل من عام 2007 وذلك بتسجيل قُرابة 300.000 تسجيلة بيبليوغرافية،وهو مشروع يُفصّد منها لتبادل والتعاون بين الدُّول العربيَّة^[52].

- **مبادرة منظمة الإسكوا**: هذه المبادرة أطلق عليها اسم "مبادرة المحتوى الرّقمي العربي"، أطلقتها منظمة الإسكوا والتي هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ،حيث أطلقت هذه المبادرة سنة 2003 وتُعَدُّ بذلك أوّل المبادرات التي تسعى من النهوض بالمحتوى الرّقمي العربي^[53].

- **مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز** : "حيث أطلقت هذه المبادرة عام 2006 وقد تم الإعلان عنها عام 2007، وأسند إلى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتّقنية مهمة الإشراف على هذا المشروع، لقد كان الدافع الرئيس وراء إطلاق هذه المبادرة هو معالجة ضعف المحتوى العربي بشكل خاص^[54].

- **مبادرة مصر (ذاكرة العالم العربي)** : "وهو مشروع يهدف إلى دعم المحتوى العربي، حيث في عام 2005 أطلقت وزارة الاتصالات المصرية مبادرة المحتوى الرّقمي، وذلك ب قصد إثراء المحتوى العربي بكافة صوره وأشكاله، وتحسين الصناعات الوطنية المرتبطة بالمحتوى، وتحسين قدراتها التنافسية^[55]، ويُعَدُّ أحد أهم المشاريع لتوثيق التُّراث العربي المادي واللامادي، "وهو يحظى بدعم 5 منظمات إقليمية منها اليونسكو ومنظمة الإسكوا^[56].

- **مبادرة الجزائر (الذخيرة العربيَّة)**: "مشروع يشرف عنه مجمع اللُّغة العربيَّة في الجزائر^[57].

- **المبادرة الإماراتية (سواعد)**: "وهو مشروع ترعاه مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والتي تُعَدُّ من بين المؤسسات الرائدة في مجال دعم المحتوى العربي، كما تعمل على تطوير المشاريع المبتكرة في هذا الصدد^[58].

الفجوة الرقمية Digital Divide: تُشكل الفجوة الرقمية أحد هواجس التخوف من التخلف التكنولوجي، فهي الفاصل الزمني بين كل من الدُّول المتقدمة والدُّول المتخلفة تكنولوجياً، فالدُّول المتطورة قطعت أشواطاً كبيرة في المجال التكنولوجي، والتفتحت على العالم.ويمكن أن نُؤرِّخ ل بدايات ظهور الفجوة الرقمية "إلى بداية القرن العشرين مع ظهور ما يصطلح عليه بالأغنياء معلوماتياً Inforiches والفقراء معلوماتياً Infopauvres^[59]، في حين يوجد من الباحثين من يُرجع تاريخ ظهور الفجوة الرقمية إلى "السبعينات من القرن العشرين وهذا بصياغة نظرية فجوة المعرفة Knowledge Gap^[60]،ويمكن تعريف الفجوة الرقمية على أنها: "هي التفاوت الموجود بين الدُّول المتقدمة والدُّول النامية في المجال الرقمي^[61].

مستويات الفجوة الرقمية في العالم العربي: قسم الدكتور: رامي عبود مستويات الفجوة الرقمية في العالم العربي إلى ثلاث مستويات، خصص لكل مستوى اهتمام معين خست أقاليم المنطقة العربية فيما بينها ومقارنتها مع باقي دول العالم، وذلك من خلال [62]:

- فجوة رقمية على النطاق العالمي: بين الإقليم العربي، وأقاليم العالم الآخر.
 - فجوة رقمية على النطاق الإقليمي بين البلدان العربية.
 - فجوة رقمية على النطاق المحلي داخل كل بلد عربي على حدا.
- ولمعرفة حقيقة وواقع الفجوة الرقمية الحاصلة في العالم العربي، يكفي أن نعرف أن عدد مستخدمي الشبكة العنكبوتية في الدول العربية مجتمعة لا تتجاوز 5% [63] من إجمالي عدد سكان الدول العربية والبالغ عددهم 421.345.525 نسمة. ويتسجل أعلى معدل ضمن قائمة الدول العربية، حيث بلغت ما نسبته 19.08% في جمهورية مصر العربية، وفي المقابل سجلت أدنى نسبة 0.1% لدولة جيبوتي، حيث كان المعدل العام لاستخدام الشبكة العنكبوتية في الدول العربية ما نسبته 4.50% وهي نسبة ضئيلة ولا تكاد تُحتسب موازنة بالدول المتقدمة تكنولوجيا، وفي إحصاءات شملت أكثر من عشرين دولة تستخدم الشبكة العنكبوتية، حيث سجلت أعلى نسبة لاستخدام الشبكة العنكبوتية وهي بدولة اليابان حيث بلغت النسبة فيها 94% [64]، في حين سجلت أدنى نسبة لاستخدام الشبكة العنكبوتية بدولة الهند وهذا ما نسبته 34.4%، بمعدل عام قدر بـ 66.83%، وهي نسبة كبيرة جداً، تدل على الاستخدام المتزايد للشبكة العنكبوتية في مختلف المعاملات: التجارة، الصناعة، السياحة، التعليم، وغيرها من القطاعات المهمة والعلمية والثقافية.

مستويات الفجوة الرقمية: بشكل عام يمكن التميز بين عدة مستويات للفجوة الرقمية في العالم، وهي في الوقت ذاته مؤشرات التقدم التكنولوجي، ويمكن الإشارة إلى أهم تلك المؤشرات على النحو الموالي [65]:

- 1 - **المستوى الأول:** المستوى التكنولوجي وهي تنقسم إلى:
 - **فجوة الاتصالات:** وهي عدم القدرة على تخطي عقبة بناء نظم الاتصالات الحديثة.
 - **فجوة المحتوى الرقمي:** يعبر المحتوى الرقمي عن وجود المعرفة بشكل رقمي، ويشمل المحتوى مجالات متنوعة مثل: النشر، الأعمال.
- 2 - **المستوى الثاني:** الموضوعي وتتفرع منه عدة فجوات منها:
 - **فجوة العقل:** حيث يعد مصير الأمم والشعوب مرهون بنتائج العقول، وقدرة أصحابها على توظيف المعرفة في مواجهة التحديات.
 - **فجوة التعلم:** إنَّ العنصر البشري المؤهل يعد من أهم مقومات اقتصاد المعرفة.
 - **فجوة اللغة:** إنَّ لغة القرآن الكريم تواجه هي أيضاً تحديات ناتجة عن الثورة التكنولوجية. فبقاء الشعوب مرهون ببقاء لغاتها.

أسباب الفجوة الرقمية: لكل سبب له مسببات، فالفجوة الرقمية ليست وليدت المصادفة، أو أنها ظهرت وقسمت مختلف أقاليم ودول العالم إلى دول متقدمة وأخرى سائرة في طريق النمو وأخرى متخلفة، "وفي هذا الصدد يحذر السيد **جين جيغاب** رئيس مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات من الفجوة الرقمية بقوله: إذا لم تصبح جميع دول العالم فاعلة في ثورة المعلومات والاتصالات فسوف تتسع الفجوة أكثر بين من يملكون ومن لا يملكون، الأمر الذي من شأنه أن يزيد في تهميش الأخيرة منها" ^[66]، وفي دراسة قامت بها الأستاذة: **فاطمة الزهراء بن صافي** حيث بيّنت من خلالها أهم أسباب ظهور الفجوة الرقمية وهي كما يلي ^[67]:

- **الأسباب المالية والاقتصادية:** تكنولوجيا المعلومات والمجتمع المعرفي يتطلب مطلب أساس وهو توافر إمكانات مالية هائلة.
- **الأسباب التقنية والعلمية:** والمقصود بها عدم توافر التكنولوجيا التي تخدم المعرفة، لهذا السبب فإن النواحي التقنية والعلمية هي المكونات الأساس لبنية التكنولوجيا في كل دولة.
- **الأسباب الاجتماعية:** ويُعدّ هذا من أهم الأسباب وأكثرها تأثيراً.

حقوق الملكية الفكرية: إنَّ بوصف عصرنا الحالي الذي يتميز بزيادة سرعة التواصل والاتصال، وتبادل المعلومات، في أيّ مكان من العالم، أصبح يُشكل حاجساً بالنسبة لما يُتاح معلوماتياً على الشبكة العنكبوتية، "فالمعلومات اليوم أصبحت مبعثرة" ^[68]، ومن ثمَّ فإنَّ "الثورة المعلوماتية في طريقها إلى تغيير دأب هذا الكوكب، تغييراً جذرياً، كما غيرته الثورة الصناعية في القرون الماضية" ^[69]، والشبكة العنكبوتية من هذا الباب "تُعدُّ وسيلة مهمة جداً لإتاحة وتبادل المعلومات بطريقة لا تسمح بها أية تكنولوجيا أخرى، بل تُقدم إجابات عن أسئلة من دُونها كانت تبدو مستحيلة" ^[70].

وهو الأمر الذي زاد من فرص انتهاك حقوق الملكية الفكرية. "ومنه ظهرت ضرورة تطبيق حقوق الملكية الفكرية نتيجة التطور الثقافي والاقتصادي والصناعي، فهذه الحقوق لا تتدرج في طائفة الحقوق العينية لأنها ليست سلطة لشخص على شيء مادي، ولا تتدرج ضمن الحقوق الشخصية لأنها لا تخول صاحبها مطالبة شخص آخر بأداء عمل أو الامتناع عن عمل" ^[71] "يطلق عليها في اللغة العربية تسمية حقوق الملكية الفكرية أي أنها حق ناشئ عن شيء فكري، وكلمة فكر في اللغة العربية من فعل فكر أي استخدم عقله وذهنه" ^[72]، حيث تقول **ماري م. شرويدر** "يمكن للقضاة والمحامين المتخصصين أن يضعوا قانوناً لحقوق الملكية الفكرية بحيث يمكن أن يُعدل ويُحسن مع الوقت بروح المنتج الجيد الذي أنتج" ^[73].

فأهمية تجسيد حقوق الملكية الفكرية تكمن في "أنها تُنظم العلاقات بين الشعوب" ^[74]، وهي من ثمة تُعدُّ "بمعناها الواسع حقوقاً ذهنية، وتنتمي عادة إلى القانون المدني، فالكااتب مثلاً: الذي يكتب رواية أو قصة من وحي ابتكاره وإبداعه، بحيث يتمتع بحقين وهما الحق المالي (المادي) الذي ينفع به، والحق المعنوي (Propriete Incorporelle) الذي بموجبه له الحق في نسبته وُردّه له" ^[75].

"تُعدُّ أبرز التسميات الشائعة لحقوق الملكية الفكرية هو تقسيمها إلى ملكية أدبية وصناعية، ويشمل مصطلح الملكية الأدبية حق المؤلف والحقوق المجاورة" ^[76]، بينما يشمل مصطلح الملكية الصناعية العلامات التجارية،

الأسماء التجارية، براءات الاختراع، نماذج المنفعة، النماذج والرسوم الصناعية، بيانات المصدر، تسميات المنشأ، المؤشرات الجغرافية، التصميمات للدوائر الكاملة، الأسرار التجارية، والمنافسة الغير مشروعة^[77].

وعليه فإنه يُمكن تقسيم حقوق الملكية الفكرية بشكل عام إلى قسمين وهما:

- **الحقوق المعنوية:** "المؤلف لديه الحق في احترام اسمه وجودته ومصنفه، هذا الحق له علاقة بشخصيته وبالتالي فهو دائم وغير قابل للتصرف، وغير قابل للتقادم"^[78].

- **الملكية الفكرية:** "مصطلح قانوني يدل على ما ينتجه العقل البشري من أفكار محددة"^[79]، وهي تشمل الحقوق الصناعية: "من براءات الاختراع والنماذج الصناعية، والرسوم الصناعية، الحقوق التجارية: وتضم المصنفات (الأعمال) في حقول العلوم والآداب والفنون"^[80].

ويمكن إيجاز مخطط عام لحقوق الملكية الفكرية من خلال:

الشكل رقم: (06): الجوانب المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية^[81]:



يتضح من خلال الشكل رقم (06) أنَّ لحقوق الملكية الفكرية نوعان رئيسان وهما: الحقوق الأدبية وهي تتضمن حماية كلِّ حق له علاقة بما يُنتجُه الذهن البشري وتشمل على وجه الخصوص:(حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة)، أمَّا الحقوق الصناعية فهي تُحدِّد في كَلَمَن له علاقة بالشيء المادي والملموس بشكل عام، وهي تشمل: (براءات الاختراع والعلامات التجارية والمبتكرات والمخترعات الصناعية).

الدِّراسة الميدانية (التطبيقية):

نبذة تاريخية عن جامعة محمد خيضر ببسكرة: أنشئت جامعة محمد خيضر ببسكرة سنة 1992^[82]، حيث عرِّفها المرسوم التنفيذي رقم 92-295 المؤرخ في 06 محرم عام 1413 الموافق 07 يوليو 1992 على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، حيث كانت آنذاك عبارة عن مُسمى مركز جامعي، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-295 المؤرخ في 06 محرم عام 1413 الموافق 07 يوليو 1992 والمتضمن إنشاء مركز جامعي ببسكرة، ومع حلول سنة 1998 غيرت من مركز جامعي إلى مُسمى جامعة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-219 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1419 الموافق 07 يوليو سنة 1998 والمتضمن إنشاء جامعة بسكرة، حيث ضمت سبعة معاهد وهي: معهد العلوم الدقيقة، ومعهد الهندسة المعمارية، ومعهد الإلكترونيات، ومعهد الري، ومعهد العلوم الاقتصادية، ومعهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومعهد الإعلام الآلي.

ومع بداية سنة 2004^[83] تمت تغيير مُسمى المعاهد إلى مُسمى الكليات، حيث عرّفها المرسوم التنفيذي رقم 04-255 المؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004 على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-255 المؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004، وبموجبه كان تعديل المرسوم التنفيذي رقم 98-219 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1419 الموافق 07 يوليو سنة 1998 والمتضمن إنشاء جامعة بسكرة، حيث أصبحت تتكون من أربعة كليات وهي: كلية العلوم وعلوم المهندس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

ومع حلول سنة 2009^[84] تمت تعديل وزيادة توزيع مُسميات الكليات، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-90 المؤرخ في 21 صفر عام 1431 الموافق 17 فبراير سنة 2009، مع المحافظة على التعريف الذي نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 04-255 المؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004، حيث ضمت ستة كليات وهي كما يلي: كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية الآداب واللغات. الذي بموجبه تمت تعديل المرسوم التنفيذي رقم 98-219 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1419 الموافق 07 يوليو سنة 1998 والمتضمن إنشاء جامعة بسكرة.

ومع بداية سنة 2014^[85] أبقى على تسميات الكليات الستة في المرسوم التنفيذي رقم 09-90 المؤرخ في 21 صفر عام 1431 الموافق 17 فبراير سنة 2009، مع إضافة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-129 المؤرخ في 05 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 05 أفريل سنة 2014، مع المحافظة على التعريف الذي نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 04-255 المؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004.

نشأة كلية الآداب واللغات : كانت كلية الآداب واللغات في الأصل تنتمي إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-255 المؤرخ في 13 رجب عام 1425 الموافق 29 غشت سنة 2004، ثم بحلول سنة 2009 جاء المرسوم التنفيذي رقم 09-90 المؤرخ في 21 صفر عام 1431 الموافق 17 فبراير سنة 2009 والذي بموجبه فصلت كلية الآداب واللغات عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ومنه ضمت كلية الآداب واللغات قسمان وهما: قسم الآداب واللغة العربية، وقسم الآداب واللغات وتضمن قسم الآداب واللغات شعبي: اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة : تما لاعتماد في الوصف العام للبيانات الشخصية لعينة الدراسة على ستة فقرات رئيسة، والتي نقصد من خلالها إلى تفسير وتحليل نتائج هذه الدراسة، ويمكن توضيح البيانات الشخصية لعينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

النسبة المئوية (%)		التكرار		الجنس	الفئات (المتغيرات)	التعيين (الوصف)
66.25	40	53	32	أنثى	من 31 إلى 40 سنة	العمر
	26.25		21	ذكر		
28.75	12.50	23	10	أنثى	من 41 إلى 50 سنة	
	16.25		13	ذكر		
05	01.25	04	01	أنثى	أكثر من 51 سنة	
	03.75		03	ذكر		
03.75	01.25	03	01	أنثى	دكتوراه دولة	المؤهل العلمي
	02.50		02	ذكر		
45	25	36	20	أنثى	دكتوراه علوم	
	20		16	ذكر		
51.25	27.50	41	22	أنثى	ماجستير	
	23.75		19	ذكر		
10	02.30	08	02	أنثى	أستاذ	الرتبة العلمية
	07.50		06	ذكر		
11.25	05	09	04	أنثى	أستاذ محاضر درجة أ	
	06.25		05	ذكر		
27.50	18.75	22	15	أنثى	أستاذ محاضر درجة ب	
	08.75		07	ذكر		
32.50	15	26	12	أنثى	أستاذ مساعد درجة أ	
	17.50		14	ذكر		
18.75	12.50	15	10	أنثى	أستاذ مساعد درجة ب	
	06.25		05	ذكر		
43.75	21.25	35	17	أنثى	قسم الآداب واللغة العربية	القسم
	22.50		18	ذكر		
56.25	32.50	45	26	أنثى	قسم الآداب واللغات الأجنبية	
	23.75		19	ذكر		
05	02.50	04	02	أنثى	العربية	اللغات

المتقنة	02.50		02	ذكر	
	36.25	12.50	29	أنثى	العربية والفرنسية
		23.75		ذكر	
	06.25	03.75	05	أنثى	العربية والإنجليزية
		02.50		ذكر	
	52.50	35	42	أنثى	العربية والفرنسية والإنجليزية
		17.50		ذكر	
الخبرة المهنية	73.75	42.50	59	أنثى	من 6 إلى 10 سنوات
		31.25		ذكر	
	16.25	08.75	13	أنثى	من 11 إلى 15 سنة
		07.50		ذكر	
	10	02.50	08	أنثى	أكثر من 16 سنة
		07.50		ذكر	
المجموع	100	53.75	80	أنثى	
		46.25		ذكر	

الجدول رقم (04): يشرح عينة الدراسة على وفق المتغيرات الشخصية والوظيفية^[86].

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (04) يتضح لنا جلياً بأن المتغيرات الشخصية والوظيفية لها أثر مهم في فهم أفراد أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب واللغات في جامعة محمد خيضر ببسكرة -الجزائر- بحيث تبين أن ما نسبته 53.75% هم من فئة الإناث، في حين تمت تسجيل ما نسبته 46.25% هم من فئة الذكور، هذا ما يُفسّر استحواد فئة الإناث على التخصصات الأدبية وميلهنّ لها، على حساب التخصصات العلمية والتقنية التي تعرف إقبالاً من جانب فئة الذكور، راجع الجدول رقم (01) أعلاه، والذي يعبر عن المجتمع الأصلي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة محمد خيضر ببسكرة.

كذلك يتضح من خلال الجدول رقم (04) بأن عينة الدراسة نسبياً من الفئة الشابة، حيث بلغت النسبة فيها إلى حدود 66.25%، موزعة على فئة الإناث والتي حققت ما نسبته 40%، في حين تمت تسجيل 26.25% لفئة الذكور، للفئة العمرية المحصورة ما بين (من 31 إلى 40 سنة)، كما سجل ما نسبته 28.75% للفئة العمرية المحصورة ما بين (من 41 إلى 50 سنة)، حيث شكلت فئة الإناث ما نسبته 12.50%، في حين عبرت ما نسبته 16.25% لفئة الذكور، وهذه النسبة من الفئة العمرية هي نصف الفئة العمرية الأولى، كما تمت تسجيل ضمن الفئة العمرية المحصورة (الأكثر من 51 سنة) أقل نسبة حيث بلغت كلا الجنسين ما نسبته 05%، بحيث حققت فئة الإناث منها ما نسبته 01.25%، وهي نسبة إلى النصف بالموازاة مع فئة الذكور والتي بلغت 03.75%.

يُكشِفُ لنا الجدول رقم (04) عن متغيّر مهم جدًّا وهو المؤهل العلمي، حيث بيّنت النتائج المحصل عنها بأن ما نسبته 03.75% هم من حاملي شهادة دكتوراه دولة، في حين تمتسجّل ما نسبته 45% لصالح حاملي شهادة دكتوراه علوم، وفي المقابل عبرت ما نسبته 51.25% وهي أعلى شهادة شملت حاملي شهادة الماجستير وكلهم (دكتوراه علوم ودكتوراه دولة والماجستير) من النظام الكلاسيكي، وما يمكن ملاحظته إلى أنه لم يتم تسجيل أيّ من حملة شهادة الدكتوراه للنظام الجديد (IMD) ^[87] وذلك في مجال الإصلاحات التي أقرتها الدولة الجزائرية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا راجع إلى إجراءات تطبيقه في الجامعة محل الدراسة كان بدايةً من سنة 2005 ^[88] وأنّ أوّل الدُفعات من طلبة النظام الجديد التحقوا به خلال الموسم الجامعي 2012/2013.

تبيّن لنا نتائج الجدول رقم (04) الرتبة العلمية لعيّنة الدّراسة، حيث جاء تسجيل أعلى نسبة لرتبة **أستاذ مساعد درجة أ** ^[89] حيث بلغت ما نسبته 32.50%، في حين حققت رتبة **أستاذ مساعد درجة ب** ما نسبته 18.75%، وفي المقابل فإنّ ما نسبته 11.25% لرتبة **أستاذ محاضر درجة أ**، أمّا أقل نسبة جاء تسجيلها فهي لرتبة **أستاذ** حيث بلغت ما نسبته 10%، ويُعزى مرّد الفارق النسبي فيما بين الرتب العلمية إلى كفاءات وإجراءات الترقية من درجة إلى درجة أخرى تتطلب وقتًا بالدرجة الأولى، كما تتطلب إنجاز بحوث ودراسات تُمكن من الترشح إلى ما يُسمى **بالتأهيل الجامعي** وهذا خاصّةً ما كان بين درجة أستاذ محاضر (بوا) وبين الترقية إلى درجة الأستاذية في المقام الأول. حيث يتم ترقية **أستاذ مساعد درجة ب** إلى رتبة **أستاذ مساعد درجة أ** وهذا بعد أن يثبتون ثلاث تسجيلات متتالية في الدكتوراه، في حين الترقية من وإلى رتبة **أستاذ محاضر أ** لا يتم إلّا على وفق الحصول على شهادة الدكتوراه **للأستاذ المساعد رتبة أ** مع ضرورة إثباتهم للتأهيل الجامعي والذين يكونون مُسجّلين في قائمة التأهيل المعدة لدى الوزير المكلف بالتعليم العالي، إضافةً إلى إتمامهم خمس سنوات عمل بهذه الصّفة.

يتّضح لنا من خلال الجدول رقم (04) بأنّ عيّنة الدّراسة تُتقن اللّغات الأجنبية وذلك بنسب متفاوتة: حيث تمتسجّل ما نسبته 52.50% أنهم يُتقنون اللّغتين الفرنسية والإنجليزية إضافةً إلى اللّغة العربية، كما عبرت ما نسبته 36.25% بإتقانها اللّغتين العربيّة والفرنسية، في حين سجّلت أقل نسبة لإتقان اللّغة الإنجليزية وهذا ما عبرت عنه النسبة 05%، إضافةً أنّ الكلية ذاتها تضم قسم اللّغات الأجنبية، وما يمكن ملاحظته أيضًا وبناءً على متغيّر اللّغات يتبيّن أنّ إتقان اللّغات الأجنبية في الوقت الحاضر يُعدّ أمرًا ضروريًا ومهمًا، ولأنّها تُعدّ أحد الأسباب المهمة والتي لها دور رئيس في الإسهام في رقيّ وازدهار البحث العلمي، وخاصّةً اللّغة الإنجليزية على اعتبار أنها اللّغة السائدة وأكثرها انتشارًا في العالم اليوم، وهي لغة وباب البحث العلمي، كما جاء تسجيل كذلك حضور اللّغة الفرنسية عند أغلب إجابات عيّنة الدّراسة، وهذا لكونها تُعدّ اللّغة الرسمية الثانية في البلاد، وأنّها اللّغة الشائعة والمنتشرة من حيث التعامل والاستخدام في الجزائر بشكل عام، كما سجّل حضور اللّغة العربيّة لدى جميع إجابات عيّنة الدّراسة، فهذا ما يُفسّر على أنّ اللّغة العربيّة ما اندثرت وستبقى هي اللّغة الرسمية في البلاد بموجب الدستور الجزائري ^[90]، وأنّ إتقانها وتعلّمها يُعدّ من الأمور العاديّة في سنوات المراحل التعليمية الأولى لمواطن جزائري، فضلًا على أنها لغة القرآن الكريم باعتبارها دولة مُسلمة.

سَجَلَتِغَيَّرِ الخبرة المهنية أعلى نسبةً للفئة المحصورة ما بين (من 6 إلى 10 سنوات) حيث بَلَغَتْ ما نسبته 73.75%، في حين تم تسجيل 16.25% للفئة المحصورة ما بين (من 11 إلى 15 سنة)، وأخيراً كان تسجيل أقل نسبة للفئة (أكثر من 16 سنة) بنسبة قُدرت بـ 10%، ويَظهر لنا من خلال نتائج الخبرة المهنية أنَّ أعضاء هيئة التدريس لديها خبرة مهنية تؤهلها لأن تكون ذات كفاءة وتميز في مجال البحث العلمي.

إنَّ فهم الآخر والاحتكاك به أمر مهم، فهذا ما نلاحظه مِن خلال متغيّر الخبرة المهنية حيث أنَّها تُسهم بشكل كبير في تهيئة الأطر العامة لأعضاء هيئة التدريس على اعتبار أنهم فئة من النخبة، تضطلع بمهامٍ وأدوارٍ في غاية الأهمية، فهي تبنى الأجيال وتزودهم بالمعارف والمكتسبات العلمية، وهذا لا يتأتَّى إلَّا إذا توافرت فيها الكفاءات العلمية والمهارات البيداغوجية (أساليب التواصل والاتصال وطرق الإقناع...).

إنَّ ما يُستخلصُ مِن عرض نتائج الفئات العمرية لعينة الدِّراسة هي أنَّها يَغلبُ عليها العنصر الشبابي، وهو مؤشر من المؤشرات الإيجابية لاستغلال الموارد البشرية خاصَّةً منها الطاقات الشبابية، في مجال تدعيم وإثراء المحتوى الرِّقْمِي العربي، وهذا بما يملكونه مِن مؤهلات وشهادات علمية (الدكتوراه والماجستير)، ومن خبرات وتراكُماتٍ سنين طويلة في مجال التدريس والبحث العلمي.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال تحليل نتائج استمارة الاستبانة أمكننا التوصل إلى عدة نتائج والتي كان مِن أهمها:

- تُشكل نسبة الإناث حضوراً بلغت نسبته 53.75%، بالموازاة مع نسبة الذكور التي بلغت 46.25% وهي نسب تُعبر عن استحواذ فئة الإناث على الشعب التعليمية خاصَّةً منها الأدبية.
- يغلب على العينة محل الدِّراسة الفئة الشابة

حيث بلغت النسبة فيها حوالي 66.25%.

- كشفت الإحصاءات بأنَّ عينة الدِّراسة لديهم خبرة في مجال التدريس والبحث العلمي، حيث سجَّلت أعلى مستوى لها والذي بلغت ما نسبته 50%، لمعامل الخبرة المحصور ما بين (من 06 إلى 10 سنوات).
- كشفت نتائج الدِّراسة بأنَّ عينة الدِّراسة تتقن اللغات الثلاثة مجتمعةً (العربيَّة والفرنسية والإنجليزية) بنسبة قُدرت بـ 52.50%.

- عبَّرت ما نسبته 96.30% من عينة الدِّراسة على معرفتهم المسبقة بحقوق الملكية الفكرية، وأنَّها تَعُدُّها ملجأً آمناً يضمن لهم حقوقهم بنسبة بلغت 96.30%، وهذا في رأيهم يضمن لهم حقوقاً نفسية وحقوقاً مالية ينتفعون بها، وحقوقاً قانونية تحميهم من انتهاك حقوقهم، وحقوقاً علمية تكون أساساً في نشر العلم والمعرفة، هي تتفق مع

دراسة (جوهري، عزة فاروق وضليمي سوسن)

- عبَّرت ما نسبته 100% من إجابات عينة الدِّراسة على استعمالهم وتوظيفهم لقواعد بيانات المحتوى الرِّقْمِي العربي المتاحة والموجودة -مع قِلتها- في مختلف دراساتهم وأبحاثهم العلمية، وأنهم لا تواجههم مشاكل في التعامل معه بنسبة بلغت 87.50%.

- كشفت نتائج الدراسة أنَّ أعضاء هيئة التدريس يعتمدون على اللغتين العربيّة والفرنسية بنسبة 41.30%، وأمّا كونهم كذلك -أي يعتمدون على اللغة الفرنسية- فهو يرجع أساساً إلى اللغة التي يتعاملون بها في مختلف نواحي الحياة، وبالنسبة للغتين الفرنسية والإنجليزية فقد وصلت النسبة فيها إلى 38.80%، أمّا للغات الثلاثة (العربيّة والفرنسية والإنجليزية) فالنسبة فيها كانت أقل حيث سجّلت نسبة بلغت 13.80%.

- بيّنت ما نسبته 100% من إجابات عينة الدراسة أنّهم قاموا بنشر أبحاث ودراسات، حيث يُعزى ذلك إلى عدّة أسباب لعلّ من بينها: الرغبة في الترقية العلمية، وكذا ما يتصلّ بِسمعة الوعاء الفكري وهيئة التحرير، إضافةً إلى كثرة الاستشهادات المرجعية.

- عبّرت ما نسبته 90% من إجابات عينة الدراسة بأنّ المحتوى الرّقمي العربي في وضعه الحالي لا يمكنه في أي حال من الأحوال أن يُسهم في ترقية البحث العلمي، خاصّةً في مجال العلوم التّقنية والتطبيقية (الإعلام الآلي، الكيمياء، الفيزياء، الرياضيات، علوم الأرض، علوم الفضاء...)، ومرد ذلك حسب رأيهم اعتبار المحتوى الرّقمي العربي محتوى ليس له المصداقية والمرجعية العلمية، وكذا السطحية في معالجة مختلف المواضيع الآنية، وهذا إن وُجدت -على الرغم من وجود بعض المبادرات المُحتشمة- فإنّها لا تعدو أن تكون في قالب المدونات الإلكترونيّة، أو مواقع الدردشة، أو بعضاً من المنتديات على الشّبكة العنكبوتية، في حين عبّرت ما نسبته 10% بإمكانية إسهام المحتوى الرّقمي العربي في مجال البحث العلمي، والتي تتصل خاصّةً بالمجالات (الأدبية والثّقافية والاجتماعية) وربما مرد ذلك إلى الموروث الثّقافي الذي تزرخ به الثّقافة العربيّة، وليس هذا الحكم مردّه أنّ اللغة العربيّة هي تراثٌ غابر لا طائل منه؟ ! وأنّها لم تُقدّم لنا شيئاً؟ !، وأنّها ليست لغة علم؟ !، فبوصف دراستنا التي تهتم بشكل رئيس بالمحتوى الرّقمي العربي على الشّبكة العنكبوتية (الإنترنت)، فهي بذلك تقيس إضافات وإنجازات الناطقين باللغة العربيّة من العرب، وما يُنشر باللغة العربيّة، وهي تتفق مع دراساتي كل من (جوهرى، عزة فاروق وضليمي سوسن) ودراسة (عبود، رامي).

- كشفت إحصاءات الدراسة الميدانية أنّ ما نسبته 91.30% من إجابات عينة الدراسة يُدركون أهمية المعايير في تقييم المحتوى الرّقمي العربي على الشّبكة العنكبوتية، في حين عبّرت ما نسبته 8.80% أنّها لا تعرف معايير تقييم المحتوى الرّقمي العربي، ومرد ذلك لعدم وجود قوائم معيارية يتم بموجبها تقييم هذا المحتوى.

- أشارت نتائج الدراسة بأنّ عينة الدراسة يعرفون كُنّه ومعنى مبادرات الوصول الحرّ وهي ما عبّرت عنه النسبة 87.50% في حين أبدى بعضٌ -وهي نسبة قليلة- منهم عدم معرفتهم بشأن مبادرات الوصول الحرّ حيث جاءت النسبة 12.50%.

- بيّنت ما نسبته 87.50% من إجابات عينة الدراسة أنّهم قاموا بنشر إنتاجهم الفكري ضمن مبادرات الوصول الحرّ، حيث احتل النشر باللغتين العربيّة والفرنسية ما نسبته 50%، في حين جاء النشر باللغة الفرنسية ما نسبته 23.80%، كما جاء النشر باللغة العربيّة ما نسبته 2.50% وهي نسبة قليلة جدّاً، بينما عبّرت فئة قليلة وهي ما نسبته 12.50% عن عدم نشرهم لإنتاجهم الفكري ضمن مبادرات الوصول الحرّ.

- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنّ ما نسبته 70% من إجابات عينة الدراسة أنّهم يقومون بترجمة أعمال علمية أجنبية إلى اللغة العربيّة، حيث جاءت ما نسبته 62.50% تترجم من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربيّة، كما كانت

ما نسبته 07.50% تترجم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، بالموازاة مع فئة كشفت أنها لا تقوم بالترجمة وذلك ما نسبته 30% ويُعزى عدم الترجمة إلى عدة أسباب لعل من أهمها: صرامة حقوق الملكية الفكرية، وكذا الصعوبات اللغوية خاصة اللغات الأجنبية، إضافة إلى صعوبة النشر في حد ذاتها (تكاليف مالية، إجراءات قانونية وإدارية...)

- بيّنت نتائج الدراسة الميدانية أن ما نسبته 100% من إجابات عينة الدراسة أنه توجد فجوة رقمية: ما بين دول العالم العربي والبالغ عددهم ثلاثة وعشرين دولة عربية وبين دول العالم المتقدم تكنولوجيا، وقد أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها على الإطلاق الأسباب والأوضاع السياسية وخاصة ما تشهده بعضا من المناطق العربية من حروب ونزاعات إن لم تكن حربية كانت قبلية وهو ما عبّر عنه ما نسبته 47.50% وهذا -السبب لوحده- على اعتبار أن أغلب الدول العربية دول غنية بالثروات الباطنية، فهي لا تعوزها الأموال، ولا تنقصها الطاقات البشرية فأغلب سكانها من الشباب الحاملين للشهادات الجامعية، في حين عبّر ما نسبته 36.30% أن مرد ذلك إلى ثلاثة أسباب وهي: المالية والاجتماعية والسياسية، لكونها -أي الأسباب- تُعد أحد أهم عوامل بناء المجتمعات، وهي تتفق مع دراسة كل من (جوهري، عزة فاروق وضليمي سوسن) ودراسة (عبود، رامي) ودراسة (الخرندار، سامي).

- عبّر ما نسبته 50% من إجابات عينة الدراسة عن ضعف وندرة المبادرات العربية الرامية إلى إثراء وتعزيز المحتوى الرقمي العربي على الشبكة العنكبوتية، بينما جاءت ما نسبته 18.80% أن هذه المبادرات ترتقي إلى مصاف المبادرات العالمية، لكن هذا مرهون بشرط أن تولى لها مزيداً من الاهتمام والدعم، في حين عبّر ما نسبته 31.30% عن عدم إبداء رأيهم تجاه هذه المبادرات، وهذا راجع -في رأيهم- إلى عدم وجود تقارير رسمية ودراسات جادة تبرز وتقيس مستوى هذه المبادرات. وهو يتفق مع دراسة كل من (جوهري، عزة فاروق وضليمي سوسن) ودراسة (عبود، رامي).

توصيات ومقترحات الدراسة.

بناءً على النتائج المستتبطة والمحصل عليها من خلال إجراءات الدراسة الميدانية، وبناءً على التصورات التي يراها الباحثان فإنه يُوصى بوضع مقترحات كما يلي:

- وضع سن قوانين يتم بموجبها تعزيز علاقة العمل فيما بين القطاع العلمي والقطاع الاقتصادي، وهو ما يُسهم بشكل كبير في الاستفادة من مخرجات كل منهما، مع ضرورة إشراك جميع أطراف المجتمع في وضع أطر وأسس المناهج العلمية والتعليمية، فهي حلقة متكاملة فيما بين جميع أفراد المجتمع: (ممثلي الطلبة وصناع القرار السياسي من الهيئات الحكومية والجمعيات المهنية والحرفيين والمهنيين ورجال الأعمال...) وأيضاً تفعيل دور أجهزة الجهات الرقابية.

- العمل على ترجمة مختلف الدراسات والأبحاث الأجنبية من وإلى اللغة العربية: مع ضرورة مراقبة ما يُترجم وما يُعرب، وذلك على أساس أن كلية الآداب واللغات تضم شعبتين وهما: اللغة الفرنسية والإنجليزية، وهي مؤشرات لا تتوافر إلا في كلية الآداب واللغات موازاةً بباقي كليات الجامعة محل الدراسة، وخاصة ما أقرته

الأبحاث والدراسات حيث أن كل ما ترجمه العالم العربي خلال سنة يساوي أو أقل من 300 كتاب، ومُجمل ما تُرجم منذ عصر المأمون إلى العصر الحالي لا يزيد عن عشرة آلاف كتاب (10000)، وهو -هذا الرقم- يكافئ ما ترجمته إسبانيا خلال سنة واحدة^[91].

- الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات (تكنولوجيا التخزين والاتصال) وذلك بقصد تنشئة أجيال قادرة على قيادة المشاريع الرقمية العربية بأيدي وكفاءات عربية مَحْضَة.

- العمل على تخصيص مسابقات (دولية أو عربية أو وطنية أو محلية) في حدود الإمكان، بحيث تُعنى بإثراء المحتوى الرقمي العربي على مستوى الجامعة، والقصد من ذلك تشجيع واكتشاف المواهب العربية بحيث تكون بشكل منتظم، وهذا على غرار المسابقات العربية المعروفة التي كان للجزائر نصيب منها، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: جائزة الشباب العربي المنظمة من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكو) سنة 2016 وفوز الدكتورة **سعيدة سليمة** من جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري من دولة الجزائر بالمركز الأول، وغيرها كثير.

- فتح المجال أكثر أمام حرية الابتكار الفكري والعلمي، وهذا ينص المادة 44 من الدستور الجزائري.

- اعتبار أن الفرد هو الثروة الحقيقية والرأسمال فكري، لذا وجب مراعاة وضمان كامل حقوقه وهذا للحد من هجرة النخبة خاصة من هُم من فئة: (العلماء أو الباحثين أو المخترعين...) إلى الخارج.

- الاستغلال الأمثل لمبادرات الوصول الحر وما تُنتِجه من مختلف مصادر المعلومات ذات القيمة العلمية، وعلى وجه الخصوص الدوريات العلمية الإلكترونية.

- إيلاء الأهمية للغة العربية وهذا في مرحلة أولية للنشر باللغة العربية، على أن يكون النشر باللغة ذاتها يخضع لمتخصصين في اللغة العربية لأجل التقييم والتقويم، وهذا مثل أن يكون لهم مكتب خاص بهم، على وفق تنظيم معين تُقره وتضبطه الإدارة الوصية.

- إعداد التقارير والإحصاءات حول حركة البحث العلمي، وخاصة مكانة وموقع اللغة العربية من كل هذا، ومن ثم تقييم الأساتذة الباحثين كل في موضعه وعمله.

- تدعيم البحوث والدراسات التي تهتم بشكل رئيس بصناعة المحتوى الرقمي العربي: معنويًا وماديًا.

- تكوين لجان المراقبة والتمحيص والتدقيق اللغوي، على مستوى الجامعة أو الكلية أو المعهد بحيث تكون

مهمتها الرئيسية مراجعة المنشورات: (أطروحات أو مذكرات أو مقالات أو دراسات وأبحاث أو...) ولا تُجاز أي

منها إلا بعد تأشير وموافقة لجان المراقبة اللغوية، وذلك مراعاةً وحرصاً للنشر مع سلامة ما يكتب باللغة العربية.

- جعل ما يسمى قائمة مراجعة على مستوى الجامعة والتي تتضمن مجموعة من المصطلحات الدخيلة أو المترجمة

أو المعربة بشكل غير صحيح ضمن مفردات وألفاظ اللغة العربية، حيث تكون هذه القائمة على أساس مرجع

عام يعتمد الطلاب عليها في ضبط مفردات وألفاظ اللغة العربية، وتُدْرَس في مراحل سنوات ما قبل التعليم

الجامعي وما بعده، ويقتصر الأمر بدايةً في مرحلته التجريبية على طلبة المستويات النهائية: (ليسانس أو ماستر

أو دكتوراه) ويكون بصفة إلزامية، على أن تُهيأ قبل ذلك الدعائم القانونية لذلك.

- إنشاء منافذ تكون مصدرًا لإثراء المحتوى الرقمي العربي، مثل أن تكون قاعدة معلومات عربية تشتمل على مختلف مصادر المعلومات المتاحة للباحثين العرب، وتمتاز بواجهة موحدة، تُدار وتسير بصفة منتظمة، على أن تكون معلوماتها مُحَيَّنة ومُحدَّثة، مع إلزامية إيداع أو النشر فيها بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية للجامعة، بالموازاة مع ذلك يجب أن تتوفر البيئة التشجيعية (العلمية والإدارية، الاجتماعية...)، وهذا مثل أن تكون هذه الإسهامات مرجع مُهم للترقية في المنصب.

- العمل على تطبيق ما توصلت إليه نتائج الدراسات والأبحاث، وخاصَّةً ما كان منها بشكل ميداني، وهذا يقصد ترقية البحث العلمي وتثمينه، لأجل خدمة التنمية المستدامة وهذا على وفق الدستور الجزائري في المادة 44 منه.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الكشف عن أهم السبل المتاحة والممكنة لأجل تدعيم وإثراء المحتوى الرقمي العربي، على وفق جملة من المؤشرات التي تستدعي بعضًا منها التثمين والاهتمام، وبعضها الآخر التقويم، وعلى رأس هذه المؤشرات ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية لما يتم إنتاجه، وموضوع المحتوى الرقمي العربي بمختلف تجلياته لا يزال يحتاج إلى تضافر كثير من الجهود على مختلف الأصعدة (المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العربية أو الدولية)، لأنه الهوية العربية وميزان تقدمها بين الأمم، كما أن عنصر بقائها ودوامها مرهون بما تُحافظ عليه وتُدخره للأجيال القادمة.

البيبلوغرافيا

- [1] - جوهري، عزة فاروق وضليمي، سوسن. إشكاليات تواجد المحتوى الرقمي العربي على العنكبوتية وسبل دعمه . مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح. السعودية، أيام: 5-7 / 11 / 2011.
- [2] - مقال أرسله المؤلف من خلال التواصل معه عبر شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك سنة 2015. لمزيد من المعلومات أنظر: عبود، رامي. أزمة المحتوى الرقمي العربي: أطواق النجاة. الفهرست، س12، ع45، يناير 2014.
- [3] - الخزندار، سامي وآخرون. تحديات المحتوى العربي الرقمي: قاعدة المعرفة العربية الإلكترونية نموذجًا . مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح. السعودية، أيام: 5-7 / 11 / 2011.
- [4] - الشيشيني، بسمة خليفة عبد الحميد. تقييم المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت: دراسة تطبيقية على الدوريات الإلكترونية العربية. مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح. السعودية، أيام: 5-7 / 11 / 2011.
- [5] - الواصل، عبد الرحمن بن عبد الله. البحث العلمي في المجال التربوي: خطواته ومراحل، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتاباته وجوانبه الفنية. السعودية: مركز صالح بن صالح الاجتماعي، 2009. ص: 65.
- [6] - قنديليجي، عامر إبراهيم. البحث واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية . عمان: دار اليازوري، 2002. ص: 78.
- [7] - النجار، نبيل جمعة صالح. الإحصاء في التربية والعلوم الإنسانية مع تطبيقات برمجية SPSS. عمان: دار الحامد، 2007. ص-ص: 10-11.

- [8] - عليان، ربحي مصطفى والمومني، حسن أحمد. المكتبات والمعلومات والبحث العلمي. الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006. ص: 388.
- [9] - محمود، إيهاب عبد السلام. تحليل البرنامج الإحصائي SPSS. عمان: دار صفاء، 2013. ص: 19.
- [10] - النجار، نبيل جمعة صالح. مرجع سابق. ص: 09.
- [11] - المرجع نفسه. ص: 116.
- [12] - عليان، ربحي مصطفى والمومني، حسن أحمد. مرجع سابق. ص: 419.
- [13] - الواصل، عبد الرحمن بن عبد الله. مرجع سابق. ص: 114.
- [14] - أنجريس، مورييس. ترجمة: صحراوي، بوزيد وآخرون. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية. ط 2. الجزائر: دار القصب، 2004. ص: 115.
- [15] - الواصل، عبد الرحمن بن عبد الله. مرجع سابق. ص: 87.
- [16] - عليان، ربحي مصطفى والمومني، حسن أحمد. مرجع سابق. ص: 369.
- [17] - أنجريس، مورييس. ترجمة: صحراوي، بوزيد وآخرون. مرجع سابق. ص: 319.
- [18] - الواصل، عبد الرحمن بن عبد الله. مرجع سابق. ص: 106.
- [19] - مهري، سهيلة. الفجوة الرقمية العربية على شبكة الإنترنت: نظرة من خلال المحتوى الفكري ومعدل النفاذ. متاح على الإنترنت: <http://platform.almanhal.com/Article/Preview.aspx?ID=8027>. تمت الزيارة يوم: 2016/09/14.
- [20] - يس، نجلاء أحمد. الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية. القاهرة: العربي، 2013. ص: 93.
- [21] - شاهين، شريف كامل. دور الجامعات في إثراء المحتوى الرقمي على الإنترنت: نحو إستراتيجية لجامعة القاهرة. مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح. السعودية، أيام: 5-7 / 11 / 2011. ص: 458.
- [22] - محمود، محمد عبد المولي. المحتوى العربي على الإنترنت: دراسة ويبومترية. متاح على الإنترنت: <http://platform.almanhal.com/Article/Preview.aspx?ID=1698>. تمت الزيارة يوم: 2016/09/14.
- [23] - المحتوى الرقمي العربي. متاح على الإنترنت: <https://www.tra.gov.ae/ictfund/ar/funding-categories/national-projects/arabic-digital-content.aspx>. تمت الزيارة يوم: 2016/03/03.
- [24] - الخثعمي، مسفرة بنت دخيل الله. المجالات العلمية للجامعات السعودية على شبكة الإنترنت ودورها في إثراء المحتوى الرقمي العربي: دراسة تقييمية. مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح. السعودية، أيام: 5-7 / 11 / 2011. ص: 88.
- [25] - عبد الهادي، محمد فتحي. المعلومات والمعرفة والتحديات في المجتمع العربي المعاصر. القاهرة: دار الجوهرة، 2015. ص: 57.
- [26] - المرجع نفسه. ص: 57.
- [27] - يس، نجلاء أحمد. مرجع سابق. ص: 91.
- [28] - سيف بن حمد، البوسعيد. مجلة. تواصل. المحتوى الرقمي العربي والتحديات العالمية. ع 14. متاح على الإنترنت: <http://search.mandumah.com/Download?file=m58Y/jpQmcdAzheKAJHCRleAAZI+tPIVZC6C1vwmO>. تمت الزيارة يوم: 2016/01/21.
- [29] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الارتقاء بجودة المحتوى الرقمي العربي. Paper.1. E/ESCWA/TDD/2015/Technical. ص: 4. متاح على الإنترنت:

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/e_escwa_tdd_15_tp-1_a.pdf

تمت الزيارة يوم: 2016/10/15.

[30] - إدلي، نبال. مبادرة الإسكوا لتحفيز صناعة المحتوى الرقمي العربي: الماضي والمستقبل. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 1-2 تشرين الأول 2012. الإسكوا. ص: 2. متاح على الإنترنت:

<http://css.escwa.org.lb/ictd/1901/1.pdf>. تمت الزيارة يوم: 2016/10/15.

[31] - Bouderrbane, Azzedine. **Les bibliothèques électroniques dans le système éducatif: des obstacle a surmonter**. Madjalet El-Makatabat Wa El-Maaloumat. Vol 2, N 2, janvier 2005, pp: 10-11.

[32] - عبد الهادي، محمد فتحي. مرجع سابق. ص: 59.

[33] - إدلي، نبال. مبادرة الإسكوا لتحفيز صناعة المحتوى الرقمي العربي: الماضي والمستقبل. مرجع سابق. ص: 02.

[34] - وادي التقنية. نسبة المحتوى العربي على الانترنت. متاح على الإنترنت: <http://itwadi.com/node/2866>. تمت الزيارة يوم: 2016/03/03.

[35] - روسيا اليوم. ترتيب لغات العالم من حيث الانتشار. متاح على الإنترنت: <https://arabic.rt.com>. تمت الزيارة يوم: 2016/03/03.

[36] - أطلق لفظ الحيّة على اللغة باعتبارها تزيد وتنقص مفرداتها، ينتشر ويضمحل استخدامها واستعمالها، تسود وتزول، وهي في النهاية تتأثر وتُأثر بصفة تبادلية بين مختلف لغات العالم، وبذلك فهي تأخذ صفة الحياة أو الموت، واللغة حيّة بالشعب الذي تنتمي إليه لا حية بذاتها، حتى أنّه يَعدُّ كثير من العلماء والأدباء أنّ اللغة هي الهوية وهي دليل على الحرّية لشعب ما، وهذا الواقع نجده بين أظهرنا وهو اكتساح اللغة الإنجليزية جميع شعوب العالم على الإطلاق.

[37] - بوزيد، نجاة. اللغة العربية وإثبات الذات في عصر العولمة اللغوية. جامعة مستغانم: مجلة حوليات التراث، ع 05، س2006. ص: 35. متاح على الإنترنت: <http://Annales.univ-mosta.dz>. تمت الزيارة يوم: 2017/08/02.

[38] - Languages in the internet in million of users March 2017. Disponible à l'adresse: <http://www.internetworldstats.com/stats7.htm>. Date d'accès: 29/07/2017.

[39] - قصة الإسلام. إنفوجرافيك مقارنة بين عدد كلمات اللغات في العالم. متاح على الإنترنت: <http://islamstory.com>. تمت الزيارة يوم: 2016/09/21.

[40] - Internet World Stats. **Arabic speaking internet users 2017**. Disponible à l'adresse: <http://www.internetworldstats.com/stats7.htm>. Date d'accès: 29/07/2017.

[41] - Sayed, Faraan. **A few surprising facts about the Arabic language**. Disponible à l'adresse: <http://www.britishcouncil.org>. Date d'accès: 26/07/2017.

[42] - UNESCO. **History of the Arabic language at UNESCO**. Disponible à l'adresse: <http://www.unesco.org/new/en/unesco/resources/history-of-the-arabic-language-at-unesco/>. Date d'accès: 29/07/2017.

[43] - عكنوش، نبيل. المكتبة الرقمية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: نشأة وتطور فكرة. مجلة المكتبات والمعلومات. مج2، ع2، جانفي 2005. ص: 155-156.

[44] - Number of Websites in 2017. Disponible à l'adresse: <https://www.vpnmentor.com/blog/vital-internet-trends/>. Date d'accès: 29/07/2017.

- [45] - عبد الهادي، محمد فتحي. مرجع سابق. ص-ص: 63-65.
- [46] - إدلي، نبال. صناعة المحتوى في الوطن العربي: الفرص والأولويات والاستراتيجيات. اجتماع خبراء المحتوى العربي الإلكتروني، القاهرة نيسان 2005. ص: 4. متاح على الإنترنت: <http://ictdar.pogar.org/Events/2005/EGM.Cairo/ESCWA-Nibal-Edlby.pdf>. تمت الزيارة يوم: 2016/09/21.
- [47] - المرجع نفسه. ص: 04.
- [48] - المرجع نفسه. ص: 04.
- [49] - السالم، سالم بن محمد. إشكاليات صناعة المحتوى الرقمي العربي. مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح. السعودية، أيام: 5-7 / 11 / 2011. ص-ص: 26-28.
- [50] - مهري، سهيلة. مرجع سابق.
- [51] - لهوم، انتصار وعاشوري، حبيبة. ا لبوابة العربية لتوثيق الرسائل والأطروحات الأكاديمية في العلوم الاجتماعية. Cybrarians Journal. ع 42، 2016. متاح على الإنترنت: http://www.journal.cybrarians.info/images/042/Cybrarians_Journal_042_Papers_02.pdf. تمت الزيارة يوم: 2016/08/16.
- [52] - Ayouaz, Mohand Zine et Bachioua, Salem. **Bibliothèques algériennes à travers le Catalogue Arabe Uni: Apports et perspectives**. 37ème colloque annuel a Constantine 28-30 avril 2015 Association européenne des bibliothécaires du Moyen-Orient. Melcom International 2015, pp. 04-05. Disponible à l'adresse: http://www.melcominternational.org/wpcontent/content/past_conf/2015/2015_papers/MI2015_Paper_Ayouaz-Bachioua.pdf. Date d'accès: 16/08/2016.
- [53] - العقيل، حسان بن عبد اللطيف والكبير، ماجد بن عبد العزيز. محتوى الويب العربي. متاح على الإنترنت: ccisdb.ksu.edu.sa/files/rep6300000.docx. تمت الزيارة يوم: 2016/10/13.
- [54] - السالم، سالم بن محمد. مرجع سابق. ص-ص: 28-36.
- [55] - المرجع نفسه. ص-ص: 28-36.
- [56] - جوهري، عزة فاروق وضليمي، سوسن. مرجع سابق. ص-ص: 351-352.
- [57] - السالم، سالم بن محمد. مرجع سابق. ص-ص: 28-36.
- [58] - المرجع نفسه. ص-ص: 28-36.
- [59] - العوفي، دليلة. مجتمع المعلومات في الجزائر: واقع الفجوة الرقمية. مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر. 2006. ص: 12. متاح على الإنترنت: <https://www-pnst-cerist-dz.www.snd11.arn.dz/doc.php?pdfname=archive/the46450.pdf>. تمت الزيارة يوم: 2016/09/05.
- [60] - عبود، رامي. المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت: نظرة على التخطيط الاستراتيجي العربي والعالمي. داري العربي. 2013. ص: 37.
- [61] - العوفي، دليلة. مرجع سابق. ص: 12.
- [62] - عبود، رامي. المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت: نظرة على التخطيط الاستراتيجي العربي والعالمي. مرجع يسابق. ص: 46.

[63] – Internet World Stats. **Arabic speaking internet users 2017**. Disponible à l'adresse: <http://www.internetworldstats.com/stats7.htm>. Date d'accès: 29/07/2017.

[64] – Internet World Stats. **Top 20 countries with the highest number of internet users 2017**. Disponible à l'adresse: <http://www.internetworldstats.com/top20.htm>. Date d'accès: 29/07/2017.

[65] – حميد صغير سعد الريمي. **الفجوة الرقمية مظاهرها مستوياتها وتداعياتها على الوطن العربي**. مؤتمر المحتوى العربي في الإنترنت: التحديات والطموح. السعودية، أيام: 5-7 / 11 / 2011. ص-ص: 240-242.

[66] – صوفي، عبد اللطيف. **المراجع الرقمية والخدمات المرجعية في المكتبات الجامعية**. قسنطينة: مطبوعات جامعة منتوري. 2004، ص: 29.

[67] – بن صافي، فاطمة الزهراء. **الصندوق العالمي للتضامن الرقمي ودوره في مواجهة الفجوة الرقمية: دراسة وصفية تحليلية الفترة من 2005-2012 الجزائر نموذجا**. مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر 3، 2013. ص-ص: 43-44. متاح على الإنترنت: <https://www-pnst-cerist->

<http://www.snd11.arn.dz/doc.php?pdfname=archive/the0000000000000000697819000539.pdf> تمت الزيارة يوم: 2016/09/05.

[68] – Bruno, Racine. **Schéma numérique des bibliothèques**. Disponible à l'adresse: <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/104000143.pdf>. Date d'accès: 02/01/2016.

[69] – شاهين، شريف كامل مرجع سابق ص: 65.

[70] – المرجع نفسه. ص: 42.

[71] – هادي، حيدر حسن. **تقييد حرية التعاقد في نطاق التصرفات الواردة على الحقوق الفكرية في ظل التطورات التشريعية الحديثة: دراسة مقارنة**. متاح على الإنترنت: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=38617>. تمت الزيارة يوم: 2016/03/03.

[72] – الجبالي، عجة. **أزمات حقوق الملكية الفكرية: أزمة حق أم أزمة قانون أم أزمة وصول إلى المعرفة**. الجزائر: دار الخلدونية، 2012. ص: 24.

[73] – هاريس، ليسلي إيلين. **ترخيص المحتويات الرقمية: دليل علمي لأمناء المكتبات واختصاصييها**. ترجمة: جبريل بن حسن بن محمد العريشي وعلي بن عبد العزيز الحمودي. الرياض: مطبوعات الملك فهد الوطنية، 2006. ص: 85.

[74] –

رغد فوزي الطائي. **الترخيص باستخدام حقوق الملكية الفكرية**. مركز دراسات الكوفة. متاح على الإنترنت: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=30454>. تمت الزيارة يوم: 2016/03/03.

[75] – صوفي، عبد اللطيف. **المكتبات في مجتمع المعلومات**. قسنطينة: مطبوعات جامعة منتوري. 2003، ص: 57.

[76] – ويقصد بها: جاءت تسميتها من الإنجليزية "Neighbouring Rights" وبالفرنسية "les droits voisins"، وهي الحقوق التي تكون ذات صلة بحقوق المؤلف ويشار لها بالحقوق المجاورة أو الحقوق المرتبطة بحق المؤلف والتي يتم من خلالها منح الحماية. لمزيد من المعلومات أنظر كلاً من: فاضلي، إدريس. **حقوق المؤلف والحقوق المجاورة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص: 120. والمركز المصري للملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات. متاح على الإنترنت: http://ecipit.org.eg/arabic/Copyright_A.aspx. تمت الزيارة يوم: 2016/03/08.

[77] - عبد الله، عبد الله عبد الكريم . الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت: دراسة في الأطر القانونية للحماية مع شرح النظام القانوني للملكية الفكرية في التشريعات المصرية والأردنية والأوروبية والأمريكية ومعاهدي الإنترنت . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص:15.

[78] - SOCIÉTÉ DES AUTEURS ET COMPOSITEURS DRAMATIQUES (SACD). **Droit moral, droit patrimonial.** Disponible à l'adresse: <http://www.sacd.fr/Droit-moral-droit-patrimonial.91.0.html>. Date d'accès: 02/01/2016.

[79] - زين الدين، صلاح. المدخل إلى الملكية الفكرية: نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها . عمان: مكتبة دار الثقافة، 2004، ص: 25.

[80] - المرجع نفسه. ص: 32.

[81] -

التعاون العربي في مجال الملكية الفكرية. متاح على الإنترنت:
<http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D8%B9%D8%B4%D8%B1%20-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf>. تمت الزيارة يوم: 2016/03/03.

[82] - لمزيد من المعلومات أنظر: الجريدة الرسمية العدد 49، السنة الخامسة والثلاثون . متاح على الإنترنت: <http://univ-biskra.dz/documents/rectorat/joradp/219-98.pdf>. تمت الزيارة يوم: 2017/06/22.

[83] - لمزيد من المعلومات أنظر: الجريدة الرسمية العدد 54، السنة الواحدة والأربعون . متاح على الإنترنت: <http://univ-biskra.dz/documents/rectorat/joradp/255-04.pdf>. تمت الزيارة يوم: 2017/06/22.

[84] - لمزيد من المعلومات أنظر: الجريدة الرسمية العدد 12، السنة السادسة والأربعون . متاح على الإنترنت: <http://univ-biskra.dz/documents/rectorat/joradp/90-09.pdf>. تمت الزيارة يوم: 2017/06/22.

[85] - لمزيد من المعلومات أنظر: الجريدة الرسمية العدد 20، السنة الواحدة والخمسون . متاح على الإنترنت: <http://univ-biskra.dz/documents/rectorat/joradp/129-14.pdf>. تمت الزيارة يوم: 2017/06/22.

[86] - من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة 17.

[87] - وهو مختصر للأطوار التعليمية الجامعية الثلاثة (الليسانس والماستر والدكتوراه)، حيث كان تطبيق هذا النظام بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 08 شوال 1415 الموافق 21 نوفمبر 2004، والذي يتضمن إحداث شهادة الليسانس نظام جديد، لمزيد من المعلومات أنظر: **الجريدة الرسمية** . متاح على الإنترنت:

https://www.mesrs.dz/ar/textes_reglementaires1. تمت الزيارة يوم: 2017/08/02.

[88] - حيث حددته الوزارة الوصية مجال تطبيقه في عشرة جامعات جزائرية لتكون العينة القيادية في تطبيق نظام LMD، وهذا بموجب المنشور الوزاري رقم 09 المؤرخ في 23 جوان 2004، والذي يُحدد هذه المؤسسات والهيئات ومجالات التكوين الجديدة

فيها، لمزيد من المعلومات أنظر: **الجريدة الرسمية**. متاح على الإنترنت: <http://www.joradp.dz/har/consti.htm> . تمت الزيارة يوم: 2017/08/02.

[89] - لمزيد من المعلومات أنظر: **الجريدة الرسمية العدد 23، السنة الخامسة والأربعون**. المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق 03 مايو 2008 الذي يتضمن القانون الأساس الخاص بالأستاذ الباحث، والرسوم التنفيذية رقم 08-131 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1429 الموافق 03 مايو 2008 الذي يتضمن القانون الأساس الخاص بالباحث الدائم. متاح على الإنترنت: https://www.mesrs.dz/ar/textes_reglementaires1. تمت الزيارة يوم: 2017/08/02.

[90] - لمزيد من المعلومات أنظر: **الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996، والجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، و الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016**. متاح على الإنترنت: <http://www.joradp.dz/har/consti.htm>. تمت الزيارة يوم: 2017/08/02.

[91] - بوزيد، نجاه. مرجع سابق. ص: 36.